









































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































قالوا (الطاعات كلها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان، فذهب سائرهم، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان)<sup>(١)</sup>، وبين أن المرجئة والجهمية اعتمدوا هذا الأصل أيضا، وهو أن الإيمان شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله، ولهذا أخرجوا العمل منه، حذرا من التكفير بالكبيرة.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن جماع شبهتهم في ذلك (أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجيين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجينا).

وجعل الجواب عن شبهتهم من طرفين:

(أحدهما: أن شعب الإيمان هل هي متلازمة في الانتفاء؟)

والثاني: هل هي متلازمة في الثبوت؟).

قال رحمه الله: (أما الأول: فإن الحقيقة الجامعة لأمر - سواء كانت في الأعيان أو الأعراض - إذا زال بعض تلك الأمور، فقد يزول سائرهما، وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرهما، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة، أو غير ذلك، لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرهما. وما مثلوا به من العشرة والسكنجيين مطابق لذلك؛ فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة، بل قد تبقى التسعة، فإذا زال أحد جزأي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر، لكن أكثر ما يقولون: زالت الصورة المجتمعة وزالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب، كما يزول اسم العشرة والسكنجيين.

فيقال: أما كون ذلك المجتمع المركب ما بقي على تركيبه، فهذا لا ينازع فيه عاقل، ولا يدعي عاقل أن الإيمان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمر إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه، ولا يقول أحد: إن الشجرة أو الدار إذا زال بعضها بقيت مجتمعة كما كانت، ولا أن الإنسان أو غيره من الحيوان إذا زال بعض أعضائه بقي مجموعا. كما قال النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجَسَّانِيٌّ كَمَا تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ بِبَيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ مُحْسِنٌ

حتى يوهم خلاف الحقيقة، وهذا قد يتعمده من يتعمده، وقد يقع فيه من يقع، تقليدا ومتابعة لغيره.

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥١٠).

فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»<sup>(١)</sup> فالمجتمعة الخلق بعد الجدد لا تبقى مجتمعة، ولكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء<sup>(٢)</sup>.

ثم قال:

(وأما زوال الاسم فيقال لهم: هذا أولاً بحثٌ لفظي، إذا قَدَّرَ أن الإيمان له أبعاد وشعب، كما قال رسول الله ﷺ في الحديث المتفق عليه: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٣)</sup> كما أن الصلاة والحج له أجزاء وشعب، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب، كما لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحج والصلاة زوال سائر الأجزاء. فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب ونحن نسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله وأن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت).

ثم بين ﷺ أن المركبات على وجهين: منها: ما يكون التركيب شرطاً في إطلاق الاسم، كالعشرة والسكنجيين.

ومنها: ما لا يكون كذلك، بل يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء، كالبحر والنهر والمدينة والقرية والمسجد، فإنه ينقص كثير من أجزائها، والاسم باق.

وكذلك ألفاظ: العبادة، والطاعة، والخير، والحسنة، والإحسان، والصدقة، والعلم، والقرآن، والقول، والكلام، والمنطق، وأسماء الحيوان، والنبات، كلفظ الشجرة، يقال على جملتها، ثم يقطع منها ما يقطع، والاسم باق.

إلى أن قال: (وإذا كانت المركبات على نوعين بل غالبها من هذا النوع، لم يصح قولهم: إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم، إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي. ومعلوم أن اسم الإيمان من هذا الباب؛ فإن النبي ﷺ قال: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»، ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان.

وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان»<sup>(٤)</sup>

(١) رواه البخاري (١٣٥٨) ومسلم (٢٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) مجموع الفتاوى (٥١٤/٧).

(٣) سبق تخريجه ص ٧٢

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٥

فأخبر أنه يتبع بعض، ويبقى بعضه وأن ذاك من الإيمان، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه، وهذا ينقض مأخذهم الفاسدة ويبين أن اسم الإيمان مثل اسم القرآن والصلاة والحج ونحو ذلك.

أما الحج ونحوه ففيه أجزاء ينقص الحج بزوالها عن كماله الواجب، ولا يبطل، كرمي الجمار والمبيت بمنى ونحو ذلك، وفيه أجزاء ينقص بزوالها من كماله المستحب، كرفع الصوت بالإلهال والرمل والاضطباع في الطواف الأول. وكذلك الصلاة...<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النقل الطويل يتضح أن شيخ الإسلام رحمته يتحدث عن شعب الإيمان بمعناها الشامل الواسع، مبينا أنها لا تتلازم في الانتفاء، فزوال إمطة الأذى عن الطريق، لا يزيل اسم الإيمان ولا حقيقته.

ثم انتقل شيخ الإسلام للحديث عن الطرف الثاني: وهو: هل شعب الإيمان متلازمة في الثبوت، أي هل يلزم من وجود بعض الشعب وجود سائرهما؟

قال رحمته: (الأصل الثاني: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة ولا تتلازم عند الضعف، فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب بغض أعداء الله. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد تحصل للرجل موادتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبا ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافرا، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ، وأنزل الله فيه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾<sup>(٣)</sup>، وكما حصل لسعد بن عباد لما انتصر لابن أبي في قصة الإفك. فقال: لسعد بن معاذ: كذبت والله، لا تقتله ولا تقدر على قتله. قالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن

(١) مجموع الفتاوى (٥١٧/٧).

(٢) سورة المائدة، آية: ٨١.

(٣) سورة المجادلة، آية: ٢٢.

(٤) سورة الممتحنة، آية: ١.

احتملته الحمية<sup>(١)</sup>.

فلم يقل شيخ الإسلام رحمته إنه في حال القوة يتلازم وجود عمل الجوارح، مع بقية الأركان، بينما في حال الضعف قد توجد الأركان الثلاثة وينعدم عمل الجوارح بالكلية!  
هذا ما يحاول أن يثبتته المخالف، وهو فهم لا صلة له بكلام شيخ الإسلام.  
وتأمل قوله: (أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة).

فلو كان الحديث عن (الأركان الأربعة السابقة) لما كان لقوله: (قد) محل ولا وجه في الكلام؛ إذ عند القوة، لا بد أن يوجد قول اللسان، والتصديق، وعمل القلب، وما شاء الله من أعمال الجوارح!  
فالأمر على ما أوضحت آنفاً، أنه رحمته يتحدث عن شعب الإيمان العامة الشاملة، التي هي بضع وسبعون شعبة.

وتأمل ما ذكره من المثال، فإنه لم يتحدث عن زوال عمل الجوارح، لا بعضاً ولا كلاً، ولم يتحدث عن زوال عمل القلب أيضاً!

وإنما بين أن شعب الإيمان في حال الضعف لا تتلازم في الثبوت، كما أنها لا تتلازم عند القوة أيضاً، فيوجد التصديق، ومحبة الله ورسوله، مع بغض أعداء الله، لكنه بغض ناقص، تجمعه (مودة) لأجل رحم أو حاجة.

#### الوجه الثالث:

أنا لو سلمنا فهمهم ل(شعب الإيمان) وأن المراد بها الأجزاء الأربعة، فنقول: ما وجه (الجنائية) على عمل الجوارح خاصة؟!

وهل جانب الصواب، من قال: عند الضعف، قد ينتفي عمل القلب، وينجو المرء بالتصديق وقول اللسان؟

أو قال: قد يضعف الإيمان إلى درجة لا يظهر معها قول اللسان، مع استقرار الإيمان في القلب؟!

وحجة الجميع: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف!!

## الوجه الرابع:

أن المخالف أعرض عما في هذا الفصل من كلام واضح بين، يؤكد مسألة التلازم بين الظاهر والباطن، وحكم تارك العمل، كقول شيخ الإسلام رحمته الله:

(وأما الإرادة الجازمة فلا بد أن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور، ولو بنظرة، أو حركة رأس، أو لفظة، أو خطوة، أو تحريك بدن) <sup>(١)</sup>.

وقوله: (فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم) <sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة) <sup>(٣)</sup>.

فتأمل كيف يُترك الكلام الواضح البين المتفق في معناه، الذي يؤكد صاحبه مرات ومرات، ثم يُعتمد على جملة تُنتزع من بين السطور، وتُجعل قاعدة يردّ لها جميع كلامه في مسألة التلازم، ويقال: التلازم المقصود إنما يكون عند القوة فقط! فأَي منهج هذا؟ بل أي خلل وشرّ ضرر يحصل بهذا التعالم! وأين قال شيخ الإسلام: إن التلازم يكون عند القوة؟! بل هذا اختصار المخالف وتحريفه، وإنما عبارة الشيخ: (أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة) وهذا يعني أن الأصل والغالب أنها لا تتلازم، فتكون المحصلة - على تحريف المخالف - أن أجزاء الإيمان الأربعة: لا تتلازم عند الضعف، ولا تتلازم عند القوة أيضاً، لكنها (قد) تتلازم حينئذ! فالله المستعان.

(١) السابق (٧/٥٢٧).

(٢) السابق (٧/٥٤٠).

(٣) السابق (٧/٥٤١).

الموضع الثالث:

قول شيخ الإسلام رحمته: (فأصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه).

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه، وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له، لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة رضي الله عنه: إن القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده.

وفي الصحيحين عنه رضي الله عنه أنه قال: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب»<sup>(١)</sup>.

اعتمد المخالف على قوله رحمته: (وإذا لم يعمل بموجه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)، وقوله: (وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له) وعلق عليه بقوله: (فالأعمال الظاهرة - طاعات ومعاص - وجودا وعدما - متعلقة بالإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان؛ فتنبه). وقال: (وانتفاء الإيمان المطلق - وهو كماله - لا يلزم منه انتفاء (مطلق الإيمان) - وهو أصله -؛ كما قرره شيخ الإسلام - رحمته - في مواضع).

وقال: (فهذا أصل أصول أهل السنة - التي بها فارقوا المرجئة - في مسألة الإيمان -، التي منها ضلوا، وعنهما انحرفوا، وهي حقيقة التلازم بين الظاهر - قولا وعملا -، والباطن - تصديقا وإذعانا -، وناذبوا أقوالهم - حقيقة ولفظا -. ولكن لجهل (البعض) بحقيقة قاعدة (التلازم) بين شعب الإيمان - بأنواعها - قوة وضعفا، وجودا وانتفاء - وعدم استيعابها -، أوقعهم في الخلط والخبط في هذه المسألة الدقيقة، وعدم الضبط لها، أو معرفة ما ينبنى عليها!!).

وقال: (هذا هو الكلام الفصل، الذي يُرد له كل فرع وفصل، فالواجب تأمله، وتفهمه، وضبطه)

انتهى.

والجواب من وجوه:

الأول:

أن هذا يؤكد ما ذكرته آنفا من أن المخالف يترك صريح كلام شيخ الإسلام رحمته الله، ويتعلق بمثل هذه العبارات، ويزعم أنها: (الكلام الفصل، الذي يُرد له كل فرع وفصل) فأين هو من العبارات الصريحة التي سبق نقلها عن شيخ الإسلام، والتي يقرر فيها كفر من ترك جميع الواجبات الظاهرة، ويجزم بانتفاء الإيمان من قلبه، وأنه لا يكون -مع تركها- إلا النفاق والزندقة، لا الإيمان الصحيح!

الثاني:

أن المخالف رغم استشهاد به هذا الكلام مرارا، لم يحاول الإجابة عن قول شيخ الإسلام: (دل على عدمه).

بل اتكأ على قوله: (وهي شعبة من مجموع (الإيمان المطلق) وبعض له)، وقرر أن: انتفاء الإيمان المطلق - وهو كماله - لا يلزم منه انتفاء (مطلق الإيمان) - وهو أصله -.

وهذا يعني أنه لا توجد حالة يدل فيها ترك العمل على (عدم) الإيمان الذي في القلب.

فانظر كيف يزعم أنه كلام فصل، ثم يؤمن ببعضه، ويدع بعضه.

الثالث:

أنه ينبغي أن يُعلم أن موجب الإيمان الباطن ومقتضاه، هو قول اللسان وعمل الجوارح - وهذا لم يفتن له المخالف - فإذا لم يعمل الإنسان بهذا الموجب، دل على عدم الأصل الباطني أو ضعفه، وهذا ينتظم صورا:

الأولى: أن ينتفي القول الظاهر والعمل الظاهر معا، فهذا لا شك في كفره، عند أهل السنة، خلافا لجهنم ومن وافقه، وحيث يُدعى يقال: انتفاء الموجب الظاهر، يدل على عدم الإيمان الباطن، أي انتفاء عمل القلب، والتصديق النافع المعتبر، كما سبق بيانه<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن ينتفي عمل الجوارح، مع وجود قول اللسان، وهذا محل النزاع مع المخالف، وقد سبق أن أهل السنة مجمعون على عدم أجزاء الإيمان في هذه الحالة.

(١) انظر: ص ٤٤ من هذا البحث.

وشيخ الإسلام رحمه الله يصرح في مواضع بانتفاء الإيمان، عند عدم القول، ويصرح في مواضع آخر بانتفاء الإيمان عند عدم العمل الظاهر، والواجبات الظاهرة، ويمثل لها بالصلاة والزكاة والصيام، ويجعل ترك هذه الواجبات مع الإيمان بالقلب، أو بالقلب واللسان، أمراً ممتنعاً<sup>(١)</sup>، وهذا صريح في أن ترك العمل الظاهر كفر، كما أن ترك القول الظاهر كفر.

الثالثة: أن يحصل التقصير في بعض الأعمال، وهذا يصدق عليه أنه لم يعمل بموجب الإيمان ومقتضاه، أي لم يعمل على الكمال والإتقان، ويدل حينئذ على ضعف الإيمان في القلب.

وحاصل هذا الوجه أن كلامه رحمه الله يفيد وجود حالتين:

١ - حالة ينعدم فيها الإيمان القلبي، وهذه تكون عند تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر معاً، كما تكون عند تخلف العمل الظاهر - وحده - بالكلية.

٢ - وحالة يضعف فيها الإيمان القلبي، وتكون عند ترك بعض العمل.

وبنحو هذا التفصيل - في شأن العمل - قال ابن القيم رحمه الله: (ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك، فتخلف العمل ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان، ونقصه دليل نقصه، وقوته دليل قوته)<sup>(٢)</sup>.

#### الرابع:

أن قول المخالف: (فالأعمال الظاهرة - طاعات ومعاص - وجوداً وعدماً - متعلقة بالإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان؛ فتنبه).

خطأ ظاهر، بناء على قول شيخ الإسلام: (وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له).

والحق أنه لم يفهم كلام شيخ الإسلام، فإن قول اللسان - أيضاً - شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له، كما في حديث شعب الإيمان!!

وهكذا القول في "التصديق" و"عمل القلب" فكلاهما من شعب الإيمان المطلق ... الخ. فتنبه!

#### الخامس:

(١) انظر هذا الموضع من كلامه، ص ٢٨٠ وما بعدها من هذا البحث. وانظر الجواب عن الشبهة السادسة من الشبهات

العقلية، ص ٤٠٨

(٢) الفوائد، ص (٨٥).

أن قول المخالف عن التلازم بين الظاهر والباطن أنه أصل أصول أهل السنة التي بها فارقوا المرجئة، وأنه (لجهل) (البعض) بحقيقة قاعدة (التلازم) بين شعب الإيمان - بأنواعها - قوة وضعفاً، وجوداً وانتفاءً - وعدم استيعابها -، أوقعهم في الخلط والخبط في هذه المسألة الدقيقة، وعدم الضبط لها، أو معرفة ما ينبني عليها!!).

حق وصدق، ولكن من حكم بالإسلام لمن قال لا إله إلا الله ثم عاش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يؤدي واجبا ولا نفلا، وتصور وجود التصديق والانقياد والمحبة، لمن هذا حاله، فهو من أبعد الناس عن القول بالتلازم، بل حقيقة قوله أن الأعمال ثمرة الإيمان الباطن، وليست لازماً، وهذا ما تقوله المرجئة.

**الموضع الرابع:**

قوله **﴿ثُمَّ هُوَ فِي الْكِتَابِ بِمَعْنَيْنٍ: أَصْلٌ وَفَرْعٌ وَاجِبٌ﴾** فالأصل الذي في القلب وراء العمل، فلهذا يفرق بينهما بقوله: **﴿إِنَّمَا أَمُؤْمِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾**<sup>(١)</sup>، والذي يجمعهما كما في قوله: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾** و**﴿لَا يَسْتَفْذِلُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾**<sup>(٢)</sup> وحديث الحياء، ووفد عبد القيس.

وهو مركب من أصل لا يتم بدونه<sup>(٣)</sup>، ومن واجب ينقص بفواته نقصا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة. فالناس فيه ظالم لنفسه ومقتصد وسابق، كالحج، وكالبدن، والمسجد، وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات. فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال، وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق. وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب<sup>(٤)</sup>.

**والجواب من ثلاثة أوجه:****الوجه الأول:**

أن تسمية العمل الظاهر فرعاً، وجعل ما في القلب أصلاً، لا إشكال فيه، فهو فرع لازم، ينتفي الإيذان الباطن بانتفائه، كما سبق بيانه، وهذا النص لم يتعرض فيه شيخ الإسلام لقول اللسان، هل هو من الأصل أو من الفرع، وإنما قال: (ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب، فالأصل الذي في القلب وراء العمل) والظاهر أنه يجعله من الفرع، كما هي عادته في مواضع كثيرة<sup>(٥)</sup>. وإن كان قد سماه ركناً في نهاية كلامه، كما سيأتي.

**الوجه الثاني:**

أن شيخ الإسلام جعل الإيذان على ثلاثة أجزاء: جزء يقابله النقص عن الأكمل، والمراد بذلك المستحبات.

(١) سورة العصر، آية: ٣، ومواضع كثيرة في القرآن الكريم.

(٢) سورة التوبة، آية: ٤٤.

(٣) فيه إطلاق التهام بمعنى الصحة، كما هي العادة الغالبة في كلام شيخ الإسلام، والمخالف يحتج بهذا الموضع، ولا يتنبه لهذا!

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٦٣٧). وهذا الموضع لا يدخل ضمن "الإيمان الكبير" ولا "الإيمان الأوسط" وإنما هو في رسالة

صغيرة ملحقة بالكتابين.

(٥) انظر ص ٤٢ من هذا البحث.

وجزء يقابله النقص عن الكمال، وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات.

وجزء يقابله: نقص الركن، وهو ترك الاعتقاد والقول.

فإن احتج المخالف بالجملة الأخيرة، وهي تسمية الاعتقاد والقول ركنًا، قلنا: لا إشكال في هذا، فإن شيخ الإسلام في عامة كلامه يجعل العمل الظاهر فرعًا، بل يجعل القول كذلك - غالبًا - لكنها فرعان لازمان، كما سبق توضيحه.

وإن احتج المخالف بأن شيخ الإسلام جعل (ترك الواجبات) أو (فعل المحرمات) يترتب عليه نقص الكمال (الواجب) فقط، لا الكفر.

**فالجواب:** أن هذا التعبير: (ترك الواجبات) لا يعني دائمًا: ترك جميع الواجبات، بل يطلق على ترك الجميع، وعلى ترك البعض.

فغاية الأمر أن شيخ الإسلام قال: ترك الواجبات يترتب عليه نقص الإيمان، وهذا كثير في كلامه وفي كلام غيره، ومشهور في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وهو الذي يترك الواجبات ويفعل المحرمات، ويتعين هنا حمل كلامه على ترك بعض الواجبات، لا ترك جميعها، لأمرين:

**الأول:** أن شيخ الإسلام رحمته يرى كفر تارك الصلاة، ويحتج لذلك بالكتاب والسنة، ويأجماع الصحابة كما سبق، وعليه فلا يمكن بحال أن ينسب إليه أن ترك جميع الواجبات ليس كفرًا؛ لأن هذا تناقض واضح، لا يقع فيه شيخ الإسلام ولا من هو دونه.

**الثاني:** أن شيخ الإسلام قد صرح بأن الرجل لا يكون مؤمنًا بالله ورسوله مع ترك جميع الواجبات، وصرح بأنه لو خلا العبد من العمل بالكلية كان كافرًا.

قال رحمته: (وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجبًا ظاهريًا، لا صلاة ولا زكاة ولا صيامًا ولا غير ذلك من الواجبات، [ولو قدر أن يؤدي الواجبات] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ).

فهذا كلامه الصريح في ترك جميع الواجبات: (ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات).

إلى غير ذلك من المواضع الصريحة التي ينص فيها على (انتفاء) العمل الظاهر، و (زوال) العمل الظاهر.

### الوجه الثالث:

أن المخالف إن احتج بقوله: (وأصله القلب وكمال العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكمال القلب).

### فجوابه من وجوه:

#### الأول:

أنه قد تقدم أن وصف العمل أو القول بأنه كمال، حق في نفسه، والمحذور هو أن يُبنى على ذلك حكم مفاده أن تاركه لا يكفر، وبرهنتُ على ذلك بما قاله الشافعي رحمته: (... فلو آمن به عبداً، ولم يؤمن برسوله ﷺ لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً حتى يؤمن برسوله ﷺ معه). وقريب منه ما قاله ابن منده رحمته في شأن العمل، مع تكفيره لتارك الصلاة<sup>(١)</sup>.

فالعمل الظاهر، فرعٌ، مكملٌ للأصل، وبدونه لا يكتمل إيمان العبد، لكن ليس في هذا أن تاركه بالكلية لا يكفر. وكذلك قول اللسان: هو فرعٌ، مكملٌ للأصل، ولا إشكال في هذا كما سبق.

### الثاني:

أن يقال للمخالف: إذا كان الإيمان أصله القلب، وكمال العمل الظاهر، فأين موضع قول اللسان من هذه القسمة؟ لا سيما وبعض المخالفين ذهب مذهب شبابة بن سوار وجعل قول اللسان هو العمل المراد بقول السلف: الإيمان قول وعمل، فليطرد مذهبه، وليصرح هنا بأن قول اللسان من كمال الإيمان! وأما من لم يذهب مذهب شبابة، فنحن نتظر جوابه، فإن قال: إن قول اللسان ملحق بالأصل، وإن لم يذكره شيخ الإسلام هنا.

قلنا له: وقد ألحق شيخ الإسلام الصلاة بالأصل، ولم يذكرها هنا، وهذا هو الوجه:

### الثالث:

أن شيخ الإسلام رحمته يكفر بترك الصلاة، ويجعلها من أصل الدين والإيمان، ومن كان هذا كلامه،

(١) انظر ص ٤٤٦ من هذا البحث.

استحال أن يكون عمل الجوارح (كله) كما لا عنده، ولزم إعادة النظر في كلامه ليفهم على وجه لا يناقض مذهبه.

وما قاله شيخ الإسلام هنا، قد قرره في موضع آخر، حيث قال: (والدين القائم بالقلب من الإيمان علما وحالا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان<sup>(١)</sup>). فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل الله بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية والقصص والوعد والوعيد، ثم أنزل بالمدينة لما صار له قوة فروعه الظاهرة من الجمعة والجماعة والأذان والإقامة والجهاد والصيام وتحريم الخمر والزنا والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته.

فأصوله تمد فروعه وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها، فإذا وقع فيه نقص ظاهر فإنما يقع ابتداء من جهة فروعه، ولهذا قال ﷺ: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة»<sup>(٢)</sup>، وروى عنه أنه قال: «أول ما يرفع الحكم بالأمانة» و«الحكم»<sup>(٣)</sup> وهو عمل الأمراء وولاية الأمور، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما الصلاة فهي أول فرض، وهي من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين، فلا تذهب إلا في الآخر<sup>(٥)</sup>.

ففي هذا الموضع يتبين أمرين:

**الأول:** أن المراد بالكمال، هو أن الدين يبنى من أصوله أولا، ثم يكمل بفروعه، فيحصل التدرج في إنزال الأحكام وشرعها.

**الثاني:** أنه لا يراد بالكمال أن تركه ليس كفرا، بدليل ما ذكره بعد ذلك في شأن الصلاة وأنها من

(١) وهذا من المواضع التي يستشهد بها المخالف، دون أن يتبته إلى ما سيأتي في كلام الشيخ بعد أسطر.

(٢) أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق، وتمام الرازي في الفوائد، والضياء في المختارة، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة

(٣١٩/٤) رقم ١٧٣٩: (والحديث صحيح على كل حال، فإن له شواهد ذكرت بعضها في الروض النضير).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) سورة النساء، آية: ٥٨

(٥) مجموع الفتاوى (٣٥٥/١٠). وقد قال: في الرد على من حمل أحاديث تكفير تارك الصلاة على الكفر الأصغر: (السادس:

أنه بين أنها آخر الدين، فإذا ذهب آخره ذهب كله) وسبق نقله ص ٢٥٦

أصول الدين والإيمان، فإذا كانت الصلاة - وهي إحدى الأعمال - ملحقة بالأصول، وتركها كفر عند الشيخ، تبين بطلان القول بأن ترك الأعمال الظاهرة كلها ليس كفراً عنده.

وأيضاً فإنه لم يذكر قول اللسان هنا، ومعلوم أنه من أمور الظاهر، لا من أمور القلب، فلو أخذ بفهم المخالف للكمال هنا، للزم أن تركه ليس كفراً، وهذا باطل قطعاً، وما كان جواباً للمخالف عنه، فهو عين جوابنا عن أعمال الجوارح.

#### الوجه الرابع:

أنه جعل إيمان القلب كمالاً للإسلام، فقال: (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب)، ومعلوم أن إسلاماً لا يقارنه إيمان باطن، لا يعتد به، فبان بهذا خطأ من رتب عدم الكفر على الوصف بالكمال.

والمقصود أن هذا إلزام للمخالف لا محيد عنه، فإنه إن قال: ترك العمل الظاهر لا يلزم منه زوال الإيمان؛ لأنه سمي كمالاً، قيل له: وترك إيمان القلب لا يلزم منه زوال الإسلام؛ لأنه سمي كمالاً أيضاً! وأجاب بعضهم عن هذا الإلزام بقوله: (وهل الحكم على الإسلام يكون بغير الظاهر؟! وما حكم المناق إذا؟! وكيف يكون؟! وما حقيقته؟!).

وهذا كما ترى ليس جواباً، لأنه لو كان المقصود هو الإسلام الذي يُحكم به في الظاهر فقط، لم يكن وجّهٌ لذكر إيمان القلب هنا، سواء سمي كمالاً أو سمي غير ذلك؟!!

بل الكلام هنا عن الإسلام الحقيقي، المنجي، لا الظاهري، الذي يشمل المؤمن والمناق. فالإسلام الحقيقي المقبول لا بد له من إيمان باطن، وقد سماه شيخ الإسلام كمالاً، وهو لعمر الحق مكمل ومتمم ومصحح، فليس الإشكال في التعبير بالكمال، إنما الإشكال في أن يفهم من ذلك عدم التكفير بتركه.

#### الوجه الخامس:

أن قوله ﷺ: (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب) يفهم في ضوء ما قرره من تلازم الإيمان والإسلام، واختلاف مفهومهما عند الاقتران، وأن كل مؤمن لا بد له من إسلام ظاهر، وكل مسلم لا بد له من إيمان باطن، فالعمل بالنسبة للإيمان: هو الكمال، كما أن الإيمان الباطن بالنسبة للإسلام هو الكمال، وإن كان التعبير بالكمال موهماً؛ إذ لا يصح الإسلام ولا يقبل بدون الإيمان الباطن، وكذلك لا يصح الإيمان ولا يقبل بدون القول الظاهر والعمل الظاهر، لكن عذر شيخ الإسلام ﷺ أنه بسط الكلام في هذه المسألة في مواضع، بحيث لا يخفى مقصوده على

من قرأ كلامه، وسلك المنهج العلمي في التعامل مع كلام الأئمة.

وفي شأن التلازم بين الإيمان والإسلام، يقول شيخ الإسلام رحمته: (وأما إذا قرن الإيمان بالإسلام، فإن الإيمان في القلب، والإسلام ظاهر كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإِسْلَامُ عِلَاقِيَّةٌ وَالْإِيْمَانُ فِي الْقَلْبِ وَالْإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ» ومتى حصل له هذا الإيمان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله، والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنا ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد<sup>(١)</sup>.

وقال: (فإذا قرن الإيمان بالإسلام كان مسمى الإسلام خارجا عنه، كما في حديث جبريل، وإن كان لازما له)<sup>(٢)</sup>.

ونقل عن أبي طالب المكي قوله: (إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان، واشترط للإيمان الأعمال الصالحة). ومثل شيخ الإسلام للإيمان والإسلام بالروح والبدن، (فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح وليس أحدهما الآخر).

فالإيمان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيا إلا مع الروح، بمعنى أنهما متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر<sup>(٣)</sup>.

والحاصل أن هذا الموضع من كلام شيخ الإسلام لا يصلح مستندا لمن يرى إسلام تارك العمل الظاهر بالكلية، وأنه لا يعارض ما قرره شيخ الإسلام في مواضع من كفر تارك العمل، ومن تلازم الظاهر والباطن، ومن تكفير تارك الصلاة.

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥٥٣).

(٢) السابق (٧/٥٥٥).

(٣) انظر مبحث التلازم بين الإيمان والإسلام، ص ٧٤ من هذا البحث.

الموضع الخامس:

جاء في مناظرة شيخ الإسلام مع ابن المرحل:

(والكفر الذي هو ضد الشكر إنما هو كفر النعمة، لا الكفر بالله فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة لا الكفر بالله.

قلت: على أنه لو كان ضد الكفر بالله، فمن ترك الأعمال شاكرًا بقلبه ولسانه فقد أتى ببعض الشكر وأصله، والكفر إنما يثبت إذا عدم الشكر بالكلية كما قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافرًا حتى يترك أصل الإيمان وهو الاعتقاد، ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة التي هي ذات شعب وأجزاء زوال اسمها كالإنسان إذا قطعت يده أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها<sup>(١)</sup>.

والجواب من وجهين:الوجه الأول:

أن قوله: (كما قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافرًا، حتى يترك أصل الإيمان وهو الاعتقاد)، إن أريد بالاعتقاد: قول القلب وعمله - كما هو مذهب شيخ الإسلام في هذا الإطلاق - فتقدير وجود عمل القلب، من دون عمل الجوارح ممتنع، بل انتفاء عمل الجوارح بالكلية يعني انتفاء عمل القلب ولا بد، كما قرره شيخ الإسلام في مواضع. وعليه فمن ترك العمل الظاهر كله، كان هذا دليلًا على زوال أصل الإيمان من قلبه، وكان كافرًا في قول أهل السنة، خلافاً للمرجئة. ويوضحه:

الوجه الثاني:

أنه يتعين حمل قوله: (فروع الإيمان) على بعض العمل لا كله، لأمر:

**الأول:** أن نسبة القول بإسلام من ترك عمل الجوارح إلى أهل السنة، خطأ ظاهر، لا سيما والصحابة مجمعون على كفر تارك الصلاة، في رأي شيخ الإسلام، وقد حكاه عن أكثر السلف، وقال: إنه المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين<sup>(٢)</sup>.

فكيف يقال: إن (أهل السنة)، لا يكفرون من ترك جميع أعمال الجوارح!

(١) مجموع الفتاوى (١٣٧/١١) وما بعدها، وانظر: العقود الدرية، لابن عبد الهادي، ص (٩٥-١١٦) ت: محمد حامد

الفاقي، ط. مكتبة المؤيد. وابن المرحل، هو صدر الدين ابن الوكيل، محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد، شيخ الشافعية في زمانه. توفي سنة ٧١٧ هـ. انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٢٥٣/٩)، البداية والنهاية (٤٩٢/١٤).

(٢) شرح العمدة (٧٥/٢)، مجموع الفتاوى (٩٧/٢٠)، (٣٠٨/٢٨)، (٣٦٠).

**الثاني:** أن شيخ الإسلام يكفر تارك الصلاة، ويجعل الصلاة من أصول الدين والإيمان، مقرونة بالشهادتين، ويجزم بأن تارك جميع الواجبات كافر غير مؤمن، فوجب حمل قوله: (فروع الإيمان) على بعض الأعمال، غير الصلاة، دفعا للتناقض والاضطراب في كلامه رحمته.

**الثالث:** أن حمل كلامه على ترك جميع العمل الظاهر، يعني أن شيخ الإسلام يتصور وجود إيمان القلب، مع انتفاء عمل الجوارح، ونسبة هذا إلى شيخ الإسلام جور وظلم؛ إذ هذا ما أنكره في مواضع شتى من كتبه رحمته، بل لا أعلم أحدا توسع في تقرير قاعدة التلازم بين الظاهر والباطن، والرد على من أنكرها، كشيخ الإسلام رحمته.

**الرابع:** أن قوله: (كالإنسان إذا قطعت يده، أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها) فيه إشارة إلى أنه أراد ترك بعض الأعمال، لا جميعها.

الموضع السادس:

قول شيخ الإسلام رحمته: (فالإسلام يتناول من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان، وهو المنافق المحض، ويتناول من أظهر الإسلام مع التصديق المجل في الباطن، ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا، وهم الفساق يكون في أحدهم شعبة نفاق. ويتناول من أتى بالإسلام الواجب وما يلزمه من الإيمان، ولم يأت بتمام الإيمان الواجب، وهؤلاء ليسوا فساقا تاركين فريضة ظاهرة ولا مرتكبين محرما ظاهرا، لكن تركوا من حقائق الإيمان الواجبة علما وعملا بالقلب، يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين. وهذا هو النفاق الذي كان يخافه السلف على نفوسهم، فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق<sup>(١)</sup>).

استشهد به المخالف غير مرة، واتكأ على قوله: (ولكن لم يفعل الواجب كله).

والجواب من وجهين:

الأول:

أن استشهد المخالف بهذا الموضع، يدل على أنه لا يفقه كلام الأئمة، ولا يتأهل للبحث في هذه المسائل، فإن كلام الشيخ واضح، لا إشكال فيه، فقد ذكر من أصناف الناس ثلاثة:

الأول: من أظهر الإسلام، أي قولا وعملا، ولم يأت بالإيمان الباطن، وهذا هو المنافق المحض.

الثاني: من أتى بإسلام ظاهر، وإيمان باطن، وهو مقصر في الأمرين، فلم يأت بجميع الواجب الظاهر، كما لم يأت بجميع الواجب الباطن، وهذا معنى قوله: (ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا) أي لا من الظاهر، ولا من الباطن!

والمخالف لم يفقه المراد من قوله: (ولا من هذا) ولو فقه لم يستشهد بهذا الموضع، فإنه - المخالف - يظن أن المقصود: لم يفعل شيئا من الواجب، أي ترك جميع العمل، ويحمل هذا على ترك أعمال الجوارح، ويلزم - على فهمه - أن يكون هذا الصنف لم يفعل شيئا من إيمان الباطن أيضا!

والصواب أن قوله: (لم يفعل الواجب كله) أي لم يأت بجميع الواجب الظاهر والباطن، وإنما أتى

ببعضه، وهذا هو الفاسق.

الثالث: من أتى بالإسلام الواجب، أي الأعمال الظاهرة الواجبة، ولكنه مقصر في الإيمان الباطن،

قد ترك من حقائق الإيمان الواجبة علماً وعملاً بالقلب.

#### الوجه الثاني:

أن المخالف يدور حول إثبات إيمان في الباطن، لا يتبعه شيء من أعمال الجوارح، فهو يظن هذا، ويتصوره، وينسبه لشيخ الإسلام الذي طالما أنكره! فحقيقة قول المخالف: نفي التلازم بين الظاهر والباطن، وإن زعم أنه يثبت ويقول به<sup>(١)</sup>.

#### الموضع السابع:

قوله رحمته: (الثاني: أن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق، فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر. وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به. فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب، وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد)<sup>(٢)</sup>.

#### وجوابه من وجوه:

##### الأول:

أنه لا إشكال في جعل التصديق والانقياد أصل الإيمان، كما سبق إيضاحه مراراً.

##### الثاني:

أن حصول أصل الإيمان في القلب، لا يعني صحة الإيمان مع ترك لوازمه من القول والعمل، والشيخ رحمه قد بين في مواضع أن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، لا ينفك عنه، وأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وهذا بالنظر إلى جملة العمل، أو أصل الطاعة كما أسماه هو، وأما آحاد الأعمال - غير الصلاة - فإن تخلفها مع الإقرار بالوجوب والانقياد والتسليم للحكم، لا ينقض الإيمان، وهذا مراده هنا، ولهذا قال: (فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب).

(١) ويشبه هذا الموضع، قول شيخ الإسلام رحمته في أوجه زيادة الإيمان (٧/٢٣٣): (... فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه والتزمه،

وأقر به، لكنه لم يعمل بذلك كله) وقد استشهد به أحدهم، ولا حجة فيه بوجه من الوجوه، فإن المراد بذلك: من لم يأت بالعمل كله، بل أتى ببعضه، وقد تركت إيراد لفظه كاملاً، لوضوحه، فليرجع إليه.

(٢) الصارم المسلول (٣/٩٦٧).

والمقصود أن كلامه ﷺ لم يتناول مسألة ترك العمل بالكلية، كما لم يتناول مسألة ترك قول اللسان!؛ إذ الكلام لم يكن في تقرير هذا، بل كان في بيان أن السب والإهانة والاستخفاف، مناف للانقياد، وإن وجد التصديق في القلب، لكنه تصديق غير نافع، فوجوده كعدمه.

### الثالث:

أن المخالف يدور حول إثبات انقياد في القلب، لا يتبعه شيء من أعمال الجوارح، ويحاول إلصاق هذا بشيخ الإسلام، ولهذا يحمل قوله: (وإن لم يفعل المأمور به) على ترك جميع المأمورات، وهذا فاسد، مخالف لمذهب الشيخ ﷺ في تكفير تارك الصلاة أولاً، وفي تكفير تارك جميع الواجبات الظاهرة ثانياً، كما سبق النقل الصريح عنه في المسألتين.

ومن تصور وجود الانقياد في القلب، مع ترك جميع المأمورات في الظاهر، فهو منكر للتلازم بين الظاهر والباطن حقيقة، وإن ادّعاها باللسان.

### الموضع الثامن:

قول شيخ الإسلام ﷺ: (وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب الموجز، وهو أن القرآن نفى الإيذان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيذان. قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمناً؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه. والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيذان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيذان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة، أو جزءاً، نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصاً صرحت بأنها جزء، كقوله: «الإِيْذَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنكم إن قلتم بأن من انتفى عنه هذه الأمور، فهو كافر خال من كل إيذان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم. ومن هذه الأمور: إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج والجهاد والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفرون

(١) سورة الأنفال، آية: ٢

(٢) سبق تخريجه ص ٣٣

تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج<sup>(١)</sup>.

استشهد به المخالف زاعماً أن شيخ الإسلام له كلام متناقض، ففي موضع يجعل القول بأن تارك الصلاة لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه، قول من دخلت عليه شبهة المرجئة، وفي هذا الموضع يجعل تكفير تارك الصلاة قول الخوارج!

وقد جعل ذلك تحت مقال بعنوان: (ألا تقوم حجة الله على العباد إلا بشيخ الإسلام رحمه الله؟ دعوة للتأمل)<sup>(٢)</sup>.

والجواب من وجوه:

الأول:

أن المخالف لم يفهم كلام شيخ الإسلام رحمته، وقد أساء في طرح هذا الكلام المتهافت على العامة، ولو أنه أمعن النظر فيه، لم يقل ما قاله.

الثاني:

أن قوله رحمته: (أنكم إن قُلتُم بأن من انتفى عنه هذه الأمور، فهو كافر خال من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم) واضح لا إشكال فيه، فليس في أهل السنة من يقول: إن من انتفى عنه الإيمان، فهو كافر، ولا بد، فإن الإيمان ينفي عمن ترك الواجب، كما في قوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له»، ونحو ذلك، كما قرره شيخ الإسلام في أول كلامه على الإيمان.

والآية ذكرت من جملة أعمال الإيمان: وجل القلب عند ذكر الله تعالى، وزيادة الإيمان عند تلاوة آياته، والتوكل عليه سبحانه، وإقام الصلاة، والإنفاق مما رزق الله، فإذا قالت الجهمية: إن ترك ذلك كفر، اعتماداً على كون الإيمان منفيًا عن التارك، لدلالة الحصر في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ كان قولهم قول الخوارج من وجهين:

الأول: أن أهل السنة لا يكفرون من ترك هذه الأمور - باستثناء الصلاة، والخلاف في الزكاة وبقية

المباني -.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٢/٧) وما بعدها.

(٢) انظر المقدمة، ص ٧ من هذا البحث.

والثاني: أن أهل السنة لا يكفرون تارك الصلاة اعتماداً على هذه الحجة، وهي نفى الإيمان عن التارك، فإن هذه حجة الخوارج، وبها يكفر تارك كل واجب، جعله الله من أعمال الإيمان، وصفات المؤمنين.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الخلاف في حكم تارك الصلاة، خلاف معتبر بين أهل السنة - وإن قرنا إجماع الصحابة على تكفيره - وأن من لم يكفر تارك الصلاة، لا يعد من المرجئة، إلا إن قال: لا أكفره لأن الكفر لا يكون إلا بالجحود والاستحلال، أو لأن الكفر عمل قلب لا عمل بدن، ونحو ذلك من تأصيلات المرجئة.

وهذا ما يقال - تماماً - في الجانب الآخر، وهو تكفير تارك الصلاة، فمن قال بذلك اعتماداً على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة، فلا إشكال، وهذا قول جمهور السلف وأصحاب الحديث، كما نقله محمد بن نصر وشيخ الإسلام وغيرهما. ومن كفر تارك الصلاة اعتماداً على أن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، أو أن الصلاة جعلها الله من صفات المؤمنين، فمن لم يأت بها كان من الكافرين، أو أن الله نفى الإيمان عن فاعلها، فيكون كافراً، كسائر من لم يأت بالواجب، فهذا قول الخوارج، ولا شك، وهذا هو المراد هنا؛ فالموافقة للخوارج إنما جاءت من التأصيل الفاسد، لا من القول بكفر تارك الصلاة. ولهذا ذكر شيخ الإسلام رحمته الله أموراً ليست في آية الأنفال، كالصوم والحج والجهاد، إشارة إلى ما ذكرنا، فهذه كلها من واجبات الإيمان، ومن خصال المؤمنين، فمن اعتمد على حجة الجهمية، لزمه أن يكفر بترك ذلك، وبترك كل واجب، وهذا قول الخوارج، أو أشد.

### الثالث:

أن شيخ الإسلام رحمه الله، يذهب إلى تكفير تارك الصلاة، ويحكي عليه إجماع الصحابة، كما سبق نقله، وينسبه إلى جمهور السلف وأصحاب الحديث، ويجعل الخلاف في تكفير تارك المباني، خلافاً بين أهل السنة، مُستثنى من قولهم: لا نكفر أحداً بذنب ما لم يستحلّه، وهذا في نفس كتابه الإيمان، فكيف يُتوهم أنه ينسب القول بتكفير تارك الصلاة إلى الخوارج؟! وهل يقول هذا من يعي ويدرك؟!!

قال رحمه الله: (وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر وأما الأعمال الأربعة فاختلّفوا في تكفير تاركها ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي، كالزنا والشرب. وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحمد في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر، وطائفة من أصحاب مالك،

كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط، ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل الإمام عليها، ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن، وهذه أقوال معروفة للسلف<sup>(١)</sup>.

#### الرابع:

أن المخالف أعرض عن قول شيخ الإسلام رحمته الله: (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة، أو جزءا، نزاع لفظي).

وهو صريح في أن أعمال الإيمان إذا ذهبت، (لم يبق) في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب من المخالف أن يسلم به!

فشيخ الإسلام رحمته الله وافق الجهمية على هذه الجزئية، وهو انتفاء الإيمان عند انتفاء الأعمال، أو انتفاء جميع الواجبات، كما سيأتي، لكنه خالفهم في أن الإيمان المنفي من القلب هو العلم والتصديق، وبين أن المنفي هو عمل القلب.

#### تكميل:

قد يبدو غريبا احتجاج الجهمية ومن وافقهم بآيات الأنفال، وليبيان وجه ذلك أقول:

إن الجهمية أرادت الاحتجاج على قولها: إن من كفره الشارع، فلذهاب العلم والتصديق من قلبه، فاحتجوا بالآيات التي فيها نفى الإيمان، عند انتفاء بعض الأعمال، كآية الأنفال، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وقالوا: مفهوم الآيات أن من لم يأت بالأعمال، فقد انتفى الإيمان من قلبه، وهذا يعني زوال التصديق، فكل من كفره الشرع، حكمنا بزوال التصديق من قلبه.

وهذه الشبهة أوردها شيخ الإسلام في موضعين من كتاب الإيمان، أحدهما ما ذكره المخالف، والآخر قبله، وسيأتي نصه.

وكلام الجهمية هذا مشتمل على حق وباطل، فحقه: أن ترك جميع العمل، أو انتفاء جميع الواجبات، يدل على انتفاء الإيمان من القلب، وهذا ما وافقهم عليه شيخ الإسلام في الموضعين.

وباطله أمران:

الحكم بانتفاء الإيمان، عند ترك بعض الواجبات، والزعم بأن الإيمان المنفي هو التصديق، وهذا ما بين شيخ الإسلام رحمته بطلانه.

وهذا شأن الراسخين في العلم، فإنه لم يردّ كلامهم جملة، بل وافقهم على ما فيه من الحق، وبين أن هذا الحق هو مذهب السلف، أعني انتفاء الإيمان عند ترك الواجبات، وأن المنفي حينئذ هو عمل القلب، لا التصديق، كما زعموا.

قال شيخ الإسلام رحمته: (والحذاق في هذا المذهب كأبي الحسن، والقاضي، ومن قبلهم من أتباع جهم، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل، فقالوا: لا يكون أحدٌ كافراً، إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره، فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله، ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء، وقالوا هذا مكابرة وسفسطة).

وقد احتجوا على قولهم بقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ الآية<sup>(١)</sup>. قالوا: ومفهوم هذا أن من لم يعمل بمقتضاه، لم يكتب في قلوبهم الإيمان. قالوا: فإن قيل: معناه لا يؤمنون إيماناً مجزئاً معتداً به، أو يكون المعنى: لا يؤدون حقوق الإيمان ولا يعملون بمقتضاه؟ قلنا: هذا عام لا يخص إلا بدليل.

فيقال لهم: هذه الآية فيها نفي الإيمان عمن يوادّ المحادّين لله ورسوله، وفيها أن من لا يوادّ المحادّين لله ورسوله، فإن الله كتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروح منه، وهذا يدل على مذهب السلف أنه لا بد في الإيمان من محبة القلب لله ولرسوله، ومن بغض من يحادّ الله ورسوله، ثم لم تدل الآية على أن العلم الذي في قلوبهم بأن محمداً رسول الله يرتفع، لا يبقى منه شيء. والإيمان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد العلم والتصديق، بل هو تصديق القلب وعمل القلب... ودلت هذه الآية على أنه لا يوجد مؤمن يوادّ الكفار، ومعلوم أن خلقاً كثيراً من الناس يعرف من نفسه أن التصديق في قلبه لم يكذب الرسول، وهو مع هذا يوادّ بعض الكفار، فالسلف يقولون: ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب، الذي هو حب الله ورسوله،

وخشية الله، ونحو ذلك، لا يستلزم أن لا يكون في القلب من التصديق شيء، وعند هؤلاء: كل من نفى الشرع إيمانه، دل على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلاً، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد تقدم أن المراد بالإيمان الواجب هنا: أصل الإيمان<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٧/١٤٦-١٤٨).

(٢) انظر: ص ٢٨١

## الرابع عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن القيم رحمه الله

استشهد المخالف بقوله ﷺ في معرض بيانه الاعتبار التي كان لأجلها الإيمان نصفين: صبر وشكر: (الاعتبار الثالث: أن الإيمان قول وعمل، والقول قول القلب واللسان، والعمل عمل القلب والجوارح، وبيان ذلك أن من عرف الله بقلبه ولم يقر بلسانه، لم يكن مؤمنا كما قال عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وكما قال عن قوم عاد وقوم صالح: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسْكِئِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾<sup>(٣)</sup> فهؤلاء حصل قول القلب، وهو المعرفة والعلم، ولم يكونوا بذلك مؤمنين. وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه، لم يكن بذلك مؤمنا، بل كان من المنافقين. وكذلك من عرف بقلبه وأقر بلسانه، لم يكن بمجرد ذلك مؤمنا حتى يأتي بعمل القلب، من الحب والبغض والموالاة والمعاداة، فيحب الله ورسوله، ويوالى أولياء الله، ويعادى أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته والتزام شريعته ظاهرا وباطنا، وإذا فعل ذلك لم يكف في كمال إيمانه حتى يفعل ما أمر به. فهذه الأركان الأربعة هي أركان الإيمان التي قام عليها بناؤه<sup>(٤)</sup>.

## والجواب من وجهين:

## الأول:

أنا نسلم بذلك، ونقول به، فلا يكمل إيمان العبد إلا بفعل ما أمر به، وليس في هذا أن ترك جميع المأمورات ليس كفرا، أو أن تركها يكون مع وجود الإيمان الصحيح في الباطن، كما أوضحناه في نظائره، ولا يؤخذ هذا الذي يدعيه المخالف إلا من جهة (المفهوم) وهو غير معتبر هنا؛ لأن هناك منطوقا صريحا يعارضه، وهو ما سبق نقله عن ابن القيم رحمه الله، أعني قوله: (فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع، دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان، ونقصه دليل نقصه).

(١) سورة النمل، آية: ١٤

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٣٨

(٣) سورة الإسراء، آية: ١٠٢

(٤) عدة الصابرين، ص (٨٩).

وقوله: (وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل).

وقوله: (وهذا من أحمل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة، ولا ترك معصية)<sup>(١)</sup>.

والمخالف يريد أن ينسب إليه القول بهذا المحال!

وقد غفل عن قوله في نفس الموضع: (وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته، والتزام شريعته ظاهراً وباطناً) وهل يوجد هذا مع انتفاء جميع العمل؟!

نعم يوجد هذا ويُتصور عند طوائف المرجئة التي لا تثبت التلازم بين الظاهر والباطن.

#### الثاني:

أن السلف والأئمة يصرحون بلفظ الكمال على بابه، فيجعلون الإيمان بالرسول ﷺ مكماً للإيمان بالله، وعمل القلب مكماً للتصديق والنطق، فلا يكفي هذا الوصف المجرد - الكمال - للحكم بأن ترك الموصوف ليس كفراً، ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله: (فلو آمن به عبداً، ولم يؤمن برسوله ﷺ لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً حتى يؤمن برسوله ﷺ معه)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر هذه النقول وغيرها ص ٢٨٠ من هذا البحث.

(٢) أحكام القرآن، للشافعي (٢٧/١)، وسبق نقله بتامه ص ٤٤٧

الخامس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمته

استشهد المخالف بقول ابن أبي العز رحمته في شرح الطحاوية: (وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد)<sup>(١)</sup>.

وأوهم المخالف أن ابن أبي العز يحكي إجماع أهل السنة، وأنه بذلك لا يرى كفر تارك العمل. وليس في كلام ابن أبي العز ما يصلح مستندا للقول بنجاة من ترك عمل الجوارح بالكلية، وبيان ذلك

من وجوه:

الأول:

أن قوله: (أنه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد) لا ينافي الحكم بكفره، فالكافر والمشرک والمنافق، جميعهم عصاة لله ورسوله مستحقون للوعيد.

الثاني:

أنه لو فسر قوله: (عاص) بأنه: لا يكفر، وحمل الكلام على ترك عمل الجوارح بالكلية، كما فهم هؤلاء، لكان هذا الإجماع باطلا، لا يشك في بطلانه من يعلم اختلاف الفقهاء في تكفير تارك الصلاة، واختلاف السلف في تكفير تارك المباني الأربعة!

فإنه يلزم على تفسيرهم: أن يكون أهل السنة مجمعين على عدم تكفير تارك الصلاة، ومجمعين على عدم تكفير تارك المباني!

وبطلان هذا لا يخفى على من له أدنى حظ من النظر في هذه المسائل. كيف والقول بتكفير تارك الصلاة هو قول جمهور السلف وأصحاب الحديث!

والمقصود أن في هذا نسبة شارح الطحاوية إلى الوهم والخطأ، في أمر معلوم مشهور، وكان الأحرى بالمخالف أن يتهم فهمه، وأن يدرك أن قوله: (عاص) لا تعارض الحكم بالكفر.

الثالث:

أن ابن أبي العز رحمته قال هذا مدلا على أن الخلاف الواقع بين أبي حنيفة والجمهور خلاف صوري، فقوله: (وقد أجمعوا) أي أجمع الحنفية مع سائر أهل السنة على أن تارك العمل عاص لله ورسوله مستحق للوعيد، وأراد رحمته بذلك دفع التوهم على الحنفية بنسبتهم إلى قول غلاة المرجئة؛ إذ قد يخيل لمن يقف

على كلامهم في إخراج العمل من مسمى الإيمان، وقولهم بتساوي أهل الإيمان في أصله، أنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، وأن أهل المعاصي ليسوا معرضين للوعيد، فبين رحمته أنهم مع أهل السنة في إدراك منزلة العمل، وتأثير تاركه، وتعرضه للوعيد.

وبين رحمته قبل ذلك أن الخلاف يكون صوريا معهم في حال إثباتهم التلازم بين الظاهر والباطن. قال رحمته: (والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقيين من أهل السنة خلاف صوري. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بكفر تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمتنهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية اتفاقا. ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل.

لكن هذا المطلوب من العباد هل يشمل اسم الإيمان؟

أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمل اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازا؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق...<sup>(١)</sup> الخ كلامه، وقد سبق.

وفي هذا الكلام رد على المرجئة والخوارج. فالمرجئة - ممن نزاعه مع أهل السنة حقيقي - لا يرون عمل الجوارح جزءا ولا لازما لإيمان القلب، وإنما يرونه ثمرة كما مضى، واللازم يلزم من انتفائه انتفاء الملزوم، بخلاف الثمرة.

وانتفاء الإيمان عند انتفاء جميع أعمال الجوارح لا ريب فيه، وهو إجماع أهل السنة وهو مقتضى التلازم المذكور، لكن قد يفهم من كون الأعمال جزءا أو لازما للتكفير بترك آحاد العمل، فبه الشارح رحمته على حكم مرتكب الكبيرة وأنه تحت المشيئة، وليس كافرا كما تقول الخوارج. ثم أشار إلى أن تكفير تارك الصلاة - وإن كان تكفيرا بآحاد العمل - إلا أنه مبني على أدلة أخرى، لا كما يعتقد الخوارج أن الإيمان إذا زال بعضه زال كله، وهذا كلام نفيس أشار به المؤلف رحمته إلى مسائل عدة، بعبارة موجزة.

والجزم بأن الخلاف بين أهل السنة، والحنفية القائلين بأن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، وليس جزءاً منه، أكثره أو عامته خلافٌ صوري، ذهب إليه شيخ الإسلام في مواضع، وهو اختيار ابن أبي العز هنا، ولكن يبقى أن اللفظ المبتدع يجب إنكاره، لأن (اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء حتى قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم يعنى المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة...) (١).

#### الرابع:

أن للشارح رحمه الله كلاماً حسناً في تقرير مسألة التلازم، قال رحمه الله: (ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة. قال رحمه الله: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب» (٢) فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً بخلاف العكس) (٣).

وقال: (ولأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى، أو إن اللفظ باق على معناه في اللغة ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً، أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي فهو حقيقة شرعية مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع. وهذه الأقوال لمن سلك الطريق) (٤).

وهذا الموضع يؤكد ما قلته سابقاً من أن (الإيمان التام) يستعمل بمعنى (الإيمان الصحيح)؛ إذ لا يصح تفسير (التام) هنا بالكامل؛ لأنه يلزم من ذلك بقاء التصديق وصحته مع انتفاء عمل القلب والجوارح. فانتبه!

(١) مجموع الفتاوى (٧/٣٩٤).

(٢) سبق تخريجه ص ٢١٦

(٣) شرح الطحاوية (٢/٥٢١) ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ص (٣٤١) ط. المكتب الإسلامي.

(٤) السابق (٢/٥١٨)، ص (٣٣٩) ط. المكتب الإسلامي.

السادس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن رجب الحنبلي رحمته

قال ابن رجب رحمته: (ومعلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة)<sup>(١)</sup>.

وقال بعد أن ساق حديث الشفاعة: (والمراد بقوله: «لم يعملوا خيراً قط» من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار: إنه لم يعمل خيراً قط غير التوحيد... ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة قال: «فأقول يا رب ائذن لي فيمن يقول: لا إله إلا الله فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله» خرجاه في الصحيحين. وعند مسلم: «فيقول ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك» وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم)<sup>(٢)</sup>.

والجواب من وجوه:

الأول:

أني قدمت في الجواب عن حديث: «لم يعملوا خيراً قط» أن من أهل العلم من رأى حمل هذا الحديث على حالة خاصة تلائم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح من أن الإيمان قول وعمل، فيكون دالاً على خروج قوم من النار لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم، لعذر وعلة أوجبت ذلك، وهذا ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة في فتاها المفصلة عن الإرجاء (فتوى رقم ٢١٤٣٦ وتاريخ ١٤٢١/٤/٨ هـ، حيث جاء فيها: (وأما ما جاء في الحديث: إن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيراً قط، فليس هو عاماً لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنما هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل، أو غير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب).

وإن كنت أثبت في الأوجه الأخرى أن هؤلاء من أهل الصلاة، بدلالة الحديث نفسه، وبدلالة الروايات الأخرى لحديث الشفاعة، كما بينت أن (الجهنمين) يخرجون بشفاعة النبي ﷺ كما ثبت ذلك في صحيح البخاري، وغيره.

فمن قال من شراح الحديث وغيرهم إن هؤلاء (الجهنمين) لم يعملوا شيئاً من أعمال الجوارح، أو

(١) فتح الباري، لابن رجب (١/١٢١).

(٢) التخويف من النار، ص (٢٨٥).

أن هناك فئة تخرج من النار لم تعمل خيراً قط، لم يكن هذا القول منهم دليلاً على أن ترك هذا العمل بالكلية - مع القدرة - ليس كفراً؛ إذ من المحتمل أنهم يرون هذه حالة خاصة مستثناة مما أجمع عليه السلف من كون القول والتصديق لا يجزئ بدون عمل الجوارح.

وخير شاهد على ذلك هو مسلك علمائنا في اللجنة الدائمة حفظهم الله، فقد حملوا هذا الحديث على حالة خاصة، احتف بها عذر منع من العمل، مع جزمهم بأن العمل لا بد منه في الإيمان، وتحذيرهم من بعض الكتب التي تبنت القول بإسلام تاركه في حال القدرة والتمكن، ونسبتهم إلى الإرجاء المذموم. وعلى هذا فلا يشكل على طالب العلم أن يجد من شراح الحديث - كابن رجب أو غيره - من يقول إن هذه الفئة لم تعمل شيئاً من أعمال الجوارح، فمجرد هذا التفسير للحديث لا يعني تبني مذهب المرجئة القائلين بإسلام من ترك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة وعدم المانع.

أما من استدل بهذا الحديث ليؤصل قاعدة، ويقرر مذهباً، كالذي ينصره المخالف، فهذا الذي يُصاح به من أقطار الأرض: لقد نصرت قول المرجئة!

#### الثاني:

أما قول ابن رجب: (و معلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة).

فلا ينقضي عجبى ممن يستشهد بهذا الكلام مقرراً له، مع تسليمه بأن ترك عمل القلب كفر! وترى هؤلاء يلهثون خلف كل نقل لا يشترط عمل الجوارح لحصول النجاة من الخلود في النار، ولو كان هذا النقل لا يشترط عمل القلب أيضاً.

إنه لغريب حقاً أن يظل هؤلاء متمسكين باشتراطهم عمل القلب، وإن ما أخشاه أن يأتي اليوم الذي نرى فيه من يقول: من أتى بالقول والتصديق فهو مسلم ناج تحت المشيئة.

وهذا هو لازم مذهبهم ولا شك، فإن تقدير وجود عمل القلب مع انتفاء عمل الجوارح ممتنع. وأيضاً فجميع ما يستدلون به من نصوص ليس فيه ذكر لعمل القلب.

أما كلام ابن رجب رحمته، فله تتمه لم يذكرها المخالف، وهي قوله رحمته: (وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره).

والذي سبق ذكره، هو قوله: (كلمة التوحيد والإيمان القلبي وهو التصديق، لا تقتسمه الغرماء

بمظالمهم؛ بل يبقى على صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك لخلد بعض أهل التوحيد وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين<sup>(١)</sup>.

فتقريره أن أهل التوحيد يخرجون من النار بشهادة اللسان وتصديق القلب، لا يعني أن هؤلاء قد لقوا الله تعالى بلا عمل!

وإنما مراده أن أعمالهم اقتسمها الغرماء، وبقي لهم التصديق والقول، ولو اقتسم هذا لهلكوا. ومثل هذا يقال لمن استشهد بما جاء في النصوص، من أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان. فإن هذا حق لا ريب فيه، وهو لا ينفي أن يكون هؤلاء أعمال عظيمة، اقتسمها غرمائهم، ولا ينفي أن يكونوا من أهل الصلاة، كما لا ينفي أن يكون لديهم محبة وانقياد وخوف ورجاء وغير ذلك من عمل القلب اللازم - كما يقربه المخالف -، ولهذا قال ابن القيم رحمته: (الخير في هذا الحديث هو الإيمان بالله ورسوله، كما في اللفظ الآخر: «أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان»، وهو تصديق رسوله، والانقياد لهم بالقلب والجوارح)<sup>(٢)</sup>.

ولهذا لم تشكل هذه الأحاديث على جمهور السلف القائلين بكفر تارك الصلاة، وقد مضى بيان هذا مفصلاً، والحمد لله.

### الثالث:

أن الظاهر من كلام ابن رجب رحمته أنه يقول بكفر تارك الصلاة، وهذا يبطل اعتماد المخالف عليه في هذه المسألة رأساً، ويؤكد ما ذكرته من أن الحكم على الجهنميين بأنهم لم يعملوا شيئاً من أعمال الجوارح، لا يعني جعل ذلك قاعدة، بل قد يراد أنها حالة خاصة.

قال رحمته: (والمقصود تمثيل الإسلام بالبنیان ودعائم البنیان هذه الخمس، فلا يثبت البنیان بدونها، وبقيّة خصال الإسلام كتتمّة البنیان، فإذا فقد منها شيء نقص البنیان وهو قائم لا ينقص بنقص ذلك، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس؛ فإن الإسلام يزول بفقدها جميعاً بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، والمراد بالشهادتين الإيمان بالله ورسوله...

(١) فتح الباري لابن رجب (١/٩٥).

(٢) شفاء العليل (٢/٧١٤).

وأما إقام الصلاة فقد وردت أحاديث متعددة تدل على أن من تركها فقد خرج من الإسلام، ففي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة» وروى مثله من حديث بريدة وثوبان وأنس وغيرهم.

وخرج محمد بن نصر المروزي من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تترك الصلاة متعمداً فمن تركها متعمداً فقد خرج من الملة»، وفي حديث معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة» فجعل الصلاة كعمود الفسطاط الذي لا يقوم الفسطاط إلا به، ولا يثبت إلا به، ولو سقط العمود لسقط الفسطاط ولم يثبت بدونه.

ثم ذكر الآثار عن: عمر وسعد وعلي، ثم عبد الله بن شقيق وأيوب السخيتاني. ثم قال (وذهب إلى هذا القول جماعة من السلف والخلف، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم، وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جمهور أهل الحديث)<sup>(١)</sup>. ولم يعرج على القول المخالف ولا أدلته<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً: فقد قال في شرح قول حذيفة رضي الله عنه وقد رأى رجلاً لا يتم الركوع والسجود: "ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمداً ﷺ عليها" (والصحيح: أنه من قول حذيفة، لكنه في حكم المرفوع؛ بذكره فطرة محمد ﷺ).

وقال: (وقد دلت هذه الأحاديث على أن إتمام الركوع والسجود في الصلاة واجب، وأن تركه محرم، ولو لا ذلك لم يكن تاركه خارجاً من الدين، بل هو يدل على أن تاركه تارك للصلاة، فإنه لا يخرج من الدين بدون ترك الصلاة، كما في الحديث عن النبي ﷺ قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»، وفي رواية: «فمن تركها فقد كفر»<sup>(٣)</sup>.

وهذا ظاهر في أنه يكفر تارك الصلاة.

(١) جامع العلوم والحكم، ص (٤٤) ضمن شرح الحديث الثالث.

(٢) وانظر: منهج الحفاظ ابن رجب في العقيدة ص (٣٨٧).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٥/٥٠، ٥٢).

السابع عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته

قال الحافظ في الفتح:

(والكلام هنا في مقامين: أحدهما كونه قولاً وعملاً، والثاني كونه يزيد وينقص.

فأما القول: فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح، ليدخل الاعتقاد والعبادات.

ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيثار ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى.

فالسلف قالوا: هو اعتقادٌ بالقلب ونطقٌ باللسان وعملٌ بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي.

والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط.

والكرامية قالوا: هو نطق فقط.

والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله<sup>(١)</sup>.

زعم المخالف أن هذا هو مذهب أهل السنة، واحتج بأن الشيخ ابن باز رحمته أقره ولم ينكره في تعليقاته على الفتح.

**والجواب من وجوه:**

**الأول:**

أن هذه النسبة إلى السلف لا تصح، فلا يعلم عن واحد منهم أنه أطلق على العمل أنه شرط كمال، بل هذا هو معتقد الأشاعرة، كما سبق.

**الثاني:**

أنه قد تقدم ذكر الإجماع على أنه لا يجزيء القول والتصديق دون عمل الجوارح، ولا عبرة بمن خالف هذا الإجماع.

**الثالث:**

أنه يمكن حمل كلام الحافظ على محمل حسن لا يتعارض مع ما قرره أهل السنة في هذا الباب، وهو

(١) فتح الباري لابن حجر (١/٦١).

ما قاله الدكتور عبد الله بن إبراهيم الزاحم حفظه الله: (فإني أود التنبيه على عبارة الحافظ ابن حجر رحمته حين أراد التفريق بين قول أهل السنة وقول المعتزلة في تعريف الإيمان، وبيان حدّه، فقال... إذ قد فهم منها بعض الفضلاء أن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند السلف، وهذا خطأ يقع فيه كثير من طلاب العلم، ممن لم يمحّص قول السلف في هذا الباب، فإن هذه العبارة عند السلف يراد بها آحاد الأعمال لا جنسها، أي أن كل عمل من الأعمال الصالحة عندهم شرط لكمال الإيمان، خلافا للمعتزلة الذين يرون أن كل عمل شرط لصحة الإيمان، لأن الإيمان عند السلف يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس مرادهم أن جنس الأعمال شرط لكمال الإيمان، ولأن هذا يقتضي صحة الإيمان بدون أي عمل، وهذا لازم قول المرجئة، وليس قول أهل السنة)<sup>(١)</sup>.

#### الرابع:

أن هذا القول من الحافظ أنكره الشيخ ابن باز رحمته، وبين أن ما نسبته إلى أهل السنة هو قول المرجئة. وذلك في حوار مع مجلة المشكاة، سبق نقله، ومما جاء فيه: (لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط)<sup>(٢)</sup>.

#### الخامس:

أن الشيخ ابن باز رحمته أقر ما تعقب به الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل كلام الحافظ، حيث قال: (الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح قد تكون شرطا في صحة الإيمان، أي أنها من حقيقة الإيمان، قد ينتفي الإيمان بانتفائها كالصلاة.

وقد تكون شرطا في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تركها فسق ومعصية وليس كفرا، فهذا التفصيل لا بد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية.

مع أن العمل عند أهل السنة والجماعة ركن من أركان الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافا للخوارج والمعتزلة، والله ولي التوفيق)<sup>(٣)</sup>.

والشاهد اعتبار هذا الموضوع من مواضع المخالفات العقدية في الفتح، والنص على أن العمل ركن

(١) انظر تقريره لكتاب: التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان، لعلي بن أحمد بن سوف.

(٢) انظر ص ٢٨٨ من هذا البحث، ففيه تنمة الحوار، وبيان اعتذار الشيخ عن عدم التعليق على كلام الحافظ.

(٣) التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، ص (٢٨).

من أركان الإيمان الثلاثة.

#### السادس:

أن الشيخ رحمته قد أقر ما هو أبلغ من ذلك وأظهر في نقد كلام ابن حجر وبيان معتقد أهل السنة، وذلك بإقراره ما كتبه الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف حفظه الله، حيث نقل كلام الحافظ وعلق عليه بقوله: في كتابه:

حيث علق في الهامش بقوله: (وكلامه هذا عليه مأخذ أهمها نسبته القول بأن الأعمال شرط كمال الإيمان للسلف، وهو على إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل:

فالأعمال المكفرة سواء كانت تركاً، كترك جنس العمل أو الشهادتين، أو الصلاة، أو كانت فعلاً كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله: فهي شرط في صحة الإيمان. وما كان ذنباً دون الكفر فشرط كمال<sup>(١)</sup>.

#### السابع:

أن الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله، انتقد قول الحافظ وبين أنه لا يصح نسبة ما ذكره لا إلى السلف ولا إلى المعتزلة.

قال حفظه الله: (قوله: (والفارق بينهم وبين السلف... الخ): هذا الفرق بين المعتزلة والسلف لا يستقيم، سواء أريد بشرط الصحة أو شرط الكمال: جنس العمل، أو أنواع العمل الواجبة، أو الواجبة والمستحبة؛ فإن الأعمال المستحبة من كمال الإيمان المستحب، فلا تكون شرطاً لصحة الإيمان، ولا لكمال الواجب.

وأما الأعمال الواجبة: فليس منها شرط لصحة الإيمان عند جميع أهل السنة، بل بعضها شرط لصحة الإيمان عند بعض أهل السنة كالصلاة.

وأما عند المعتزلة: فالمشهور من مذهبهم ومذهب الخوارج أن ما كان تركه كبيرة فهو شرط لصحة الإيمان، وعلى هذا فلا يصح أن يقال: إن جنس العمل عندهم شرط لصحة الإيمان؛ لأن ذلك يقتضي أن الموجب للخروج عن الإيمان عندهم هو ترك جميع الأعمال، وليس كذلك، بل يثبت عندهم الخروج عن الإيمان بارتكاب ما هو كبيرة.

(١) التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، ص (٧١).

وأما عند السلف: فعمل الجوارح تابع لعمل القلب، وجنس عمل القلب شرط لصحة الإيمان، وجنس عمل الجوارح تابع أو لازم لعمل القلب، فيلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم؛ فإن الإعراض عن جميع الأعمال دليل على عدم انقياد القلب.

هذا، ولا أعلم أحدا من أئمة السلف أطلق القول بأن الأعمال شرط أو ليست شرطا لصحة الإيمان أو كماله، وإنما المأثور المشهور عنهم قولهم: الإيمان قول وعمل، أو قول وعمل ونية؛ يقصدون بذلك الرد على المرجئة الذين أخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان، وخصوا الإيمان بالتصديق، أو التصديق والإقرار باللسان.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الحافظ بإطلاق القول بأن الأعمال شرط لصحة الإيمان عند المعتزلة، وشرط لكماله عند السلف ليس بمستقيم لما تقدم<sup>(١)</sup>.

#### الثامن:

أن كلام الحافظ هذا رده الباحث الأخ محمد إسحاق كندو في دراسته عن منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة، حيث قال: (ولكن تبقى الإشارة إلى أن ثمة ملاحظة فيما ذكره الحافظ من مراد السلف بدخول العمل في مسمى الإيمان، حيث قال: (وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله) وهذا القول ليس صحيحا، فإنه لا يحفظ عن أحد من السلف أنه قال هذا، وإنما أراد السلف بذكر العمل في تعريف الإيمان أن العمل جزء من الإيمان، كما هو حقيقة الإيمان في عرف القرآن...) <sup>(٢)</sup>.

#### التاسع:

أن أهل العلم قد بينوا قديما مخالفة كلام الحافظ لما عليه أهل السنة في هذه المسألة: قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمته في بيان ما كان عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته من الاجتهاد في طلب العلم والرحلة فيه:

(ثم إن شيخنا رحمه الله تعالى بعد رحلته إلى البصرة وتحصيل ما حصل بنجد وهناك، رحل إلى الإحساء وفيها فحول العلماء منهم عبد الله بن فيروز أبو محمد الكفيف، ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما سربه، وأثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد.

وحضر مشايخ الإحساء ومن أعظمهم عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر

(١) فتح الباري، مع تعليقات الشيخ عبد الرحمن البراك (١/ ٩٤).

(٢) منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري (٣/ ١١٤١).

الأول من فتح الباري على البخاري، ويبين لهم ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر به البخاري كتابه من الأحاديث والآثار<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته في رسالة أرسلها إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف رحمته:  
(لأنني اجتمعت بك من نحو عشرين، وتذاكرت أنا وإياك في شيء من التفسير والحديث، وأخرجت لي كراريس من البخاري، كتبتها ونقلتها على هوامشها من الشروح، وقلت في مسألة الإيمان التي ذكر البخاري في أول الصحيح: هذا هو الحق الذي أدين الله به، فأعجبني هذا الكلام؛ لأنه خلاف مذهب أئمتكم المتكلمين... مع أنك إذا طالعت في كتاب من كتب الكلام، مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل أحد، وهو أصل الدين، تجد الكتاب من أوله إلى آخره، لا يستدل على مسألة منه بآية من كتاب الله، ولا حديث عن رسول الله، اللهم إلا أن يذكره ليحرفه عن مواضعه، وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري في مسألة الإيمان، على قول البخاري: وهو قول وعمل ويزيد وينقص، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يردّه)<sup>(٢)</sup>.

#### وبعد:

فهذه النقول هي عامة ما احتج به المخالف في هذه المسألة، وقد تبين أنه لا حجة له فيها، إلا فيما نقله عن المخالفين لأهل السنة، في أبواب من الاعتقاد، كالبيهقي وابن حزم، بل تبين مخالفتهم لأهل السنة في باب الإيمان نفسه، وإنها لمصيبة كبرى أن يُترك ما أجمع عليه السلف، ودلت عليه النصوص، لأجل قول فلان أو فلان، وأعظم منها أن تجلب أقوال المخالفين للسنة، وتكسى بلحاء الشريعة، وتنسب إلى منهج السلف، فهذا غش للمسلمين، وتدليس على شبيبتهم.

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله: (وإن من الضلال البعيد، والغش للمسلمين، والتدليس على شبيبتهم، جلب أقوال الفرق الضالة وكسائها بلحاء الشريعة، ونسبتها إلى مذهب أهل

(١) الدر المنثور في الرد على عثمان بن منصور، ص (٥٢) وما بعدها، المقامات له أيضا، ص (٦)، وضمن الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٢/٧، ٨).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته، الرسائل الشخصية، ص (٢٦٢).

السنة والجماعة، نتيجة لردود الأفعال، وجدل المخاصمات، فلا يجوز بحال الميل لشيء من أهواء النواصب، لمواجهة الروافض، ولا لشيء من أهواء القدرية لمواجهة الجبرية، ولا لشيء من أهواء المرجئة لمواجهة الخوارج، أو العكس في ذلك كله، وهكذا من رد الباطل بمثله، والضلالة بأخرى، وهذه جادة الخاسرين أعمالاً<sup>(١)</sup>.

(١) درء الفتنة عن أهل السنة، ص (١٠).

## خاتمة

في ختام هذا البحث، أحمد الله تعالى على ما يسّر وسهّل من إكماله، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفع به من ألفه ومن قرأه.

وأحب أن أسجل هنا أهم ما توصلت إليه من نتائج، وهي كما يلي:

١- أنه لا تصح دعوى الإجماع على أن الإيمان في اللغة هو التصديق، بل من أهل اللغة من فسره بالثقة والقبول وإظهار الخضوع.

٢- أن الأقرب في تفسير الإيمان لغة، أنه الإقرار الذي يتضمن تصديق القلب وانقياده، كما بين شيخ الإسلام رحمه الله.

٣- أن أهل السنة مجمعون على أن الإيمان الشرعي: حقيقة مركبة من القول والعمل، الظاهر والباطن، وأن هذا الإجماع دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأن عامة من انحرف في هذا الباب، إنما أتوا من عدولهم عن معرفة كلام الله وكلام رسوله ﷺ، والاعتماد على طرق ومقدمات اخترعوها، وإلا ففي القرآن والسنة من بيان حقيقة الإيمان، ما لا يحتاج معه إلى الاستدلال بالاشتقاق وشواهد الاستعمال، وغير ذلك.

٤- أن الإيمان له أصل وفرع، فأصله ما في القلب، وفرعه ما يظهر على البدن، وبين الأصل والفرع تلازم، فحيث وجد الإيمان القلبي، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال والأعمال الظاهرة.

٥- أن الإيمان يزيد وينقص، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وزيادته ونقصانه تأتي من أوجه كثيرة بينها أهل العلم.

٦- أن الاستثناء في الإيمان يجوز تركه وفعله، باعتبار حالين، وأن استثناء السلف راجع إلى خمسة اعتبارات.

٧- أن جمهور أهل السنة على التفريق بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان درجة أعلى من الإسلام.

٨- أن الأدلة دلت على تلازم الإيمان والإسلام، فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يُحقّق إيمانه.

- ٩- أن الكفر عند أهل السنة يكون قولاً وعملاً واعتقاداً وتركاً، كما أن الإيمان قول وعمل واعتقاد.
- ١٠- أن من صور الترك الذي هو كفر ترك العمل الظاهر بالكلية.
- ١١- أن الكفر ينقسم إلى أكبر وأصغر، والأكبر منه له أنواع بحسب بواعثه.
- ١٢- أن ضابط الكفر الأصغر: هو كل ذنب سباه الشارع كفراً، مع ثبوت إسلام فاعله بالنص أو بالإجماع.
- ١٣- أن الأصل أن تحمل ألفاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها المطلقة، ومسماها المطلق، وذلك كونها مخرجة من الملة، حتى يجيء ما يمنع ذلك.
- ١٤- أنه يجب الاحتياط وعدم التسرع في إطلاق الحكم على المعين، الذي قد يكون معذوراً بوجه من الوجوه.
- ١٥- أنه لا يصح جعل الشهوة وإرادة الدنيا مانعاً من موانع التكفير، كما لا يصح اشتراط قصد الكفر، وبطلان ذلك معلوم من الكتاب والسنة والإجماع.
- ١٦- أن المرجئة هي التي تشترط الاعتقاد، للتكفير بالمكفرات القولية والعملية.
- ١٧- أن من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون الإنسان بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعل الخوارج، ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة، بل يكلون أمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.
- ١٨- أن الإيمان الذي يرتفع عن الزاني ونحوه، هو النور والخشية والخشوع، مع بقاء التصديق وعمل القلب.
- ١٩- أن الأصل في نفي الإيمان - في النصوص - أنه على مراتب، أولها نفي الصحة، فإن منع مانع، فنفي الكمال الواجب.
- ٢٠- أن بدعة الخوارج والمعتزلة من البدع المشهورة المخالفة للكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة.
- ٢١- أن الجهم ومن وافقه ذهبوا إلى أن الإيمان هو المعرفة، والكفر هو الجهل، وأن قول اللسان وعمل القلب والجوارح ليس من الإيمان، وأن الإيمان شيء واحد لا يتفاضل، ولا يستثنى منه.
- ٢٢- أن حصر الكفر في القلب مما ذهب إليه كثير من أهل الإرجاء، لكن منهم من لا يقصره على التكذيب والجهل، بل يضيف إليه ما يناقض عمل القلب كالعداوة والاستخفاف.

٢٣- أن كثيرا من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف، وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم.

٢٤- أن الكرامية ذهبت إلى أن الإيمان قول باللسان فقط، وأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، لكنها لا تنازع في وجوب المعرفة والتصديق، وفي أن المنافق مخلد في النار، وخلافهم مع أهل السنة في شأنه، خلاف في الاسم لا في الحكم.

٢٥- أن أبا الحسن الأشعري نصر قول جهم والصالحي، في أحد قوليه، ونصر قول أهل السنة، في قوله الآخر.

٢٦- أن من الأشاعرة طائفة وافقت السلف في مفهوم الإيمان.

٢٧- أن المعتمد في مذهب الأشاعرة المتأخرين: أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وأن قول اللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، وأن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص.

٢٨- أن من جاوز منهم الاستثناء في الإيمان، فباعتبار الموافقة، ومرادهم أن الإيمان هو ما مات عليه العبد ويوافي به ربه، وهذا مجهول للعبد فيستثنى لذلك، وأن الإنسان إنما يكون عند الله مؤمنا وكافرا باعتبار الموافقة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به.

٢٩- أن قولهم بالموافقة، قول محدث، مبني على نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى.

٣٠- أن متأخري الأشاعرة يشبتون عمل القلب، من الإذعان والانقياد والقبول وترك العناد والتكبر، ويدخلون ذلك تحت التصديق، ويفرقون بينه وبين المعرفة التي ذهب إليها جهم.

٣١- أن الكفر عند الأشاعرة هو التكذيب، أو الجهل بالله تعالى، وأن أمور الكفر المجمع عليها كالسجود للصنم وعبادة الأفلak، ليست كفرا في نفسها، لكنها علامة على الكفر، ويجوز أن يكون فاعل ذلك في الباطن مؤمنا. ومنهم من يقول: هذه الأمور جعلها الشارع علامة على التكذيب، فيحكم على فاعلها بوجود التكذيب في قلبه وانتفاء التصديق منه.

٣٢- أن الماتريدية يرون الإيمان هو التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، ويجعلون قول اللسان شرطا لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، ومنهم من أثبت الزيادة والنقصان.

٣٣- أن حاصل ما عليه مرجئة الفقهاء: أن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، وأنه لا يزيد ولا

ينقص، ولا يستثنى فيه، وأن عمل الجوارح ليس من الإيمان، وكذلك عمل القلب، على ما ترجح لي، وهو موضع تردد في كلام شيخ الإسلام رحمته.

٣٤- أن الخلاف بين أهل السنة وهؤلاء المرجئة، خلاف حقيقي عند بعض أهل العلم، ولفظي عند آخرين، وهو موضع تفصيل عند شيخ الإسلام رحمته، فلا يكون الخلاف لفظياً - عنده - إلا مع من يثبت التلازم بين الظاهر والباطن، ويسلم بأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وبدعته حيثئذ في إخراج العمل من مسمى الإيمان، من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد.

٣٥- أن كثيراً من المتأخرين اغتربوا ينسب إلى المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب.

٣٦- أن مقولة السلف: من قال الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء، حق وصدق، لكن على فهم قائلها، وأنه وجد في المرجئة من أثبت الزيادة والنقصان، بل ومن قال: الإيمان قول وعمل.

٣٧- أن القول بأن الإيمان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيهما بين أهل السنة:

**الأول:** أنه لا يجزئ القول ولا يصح من دون العمل، وهذا مُصرح به من أئمة السلف، وعليه إجماعهم، وقد بسطت الكلام في هذا في الباب الثالث.

**الثاني:** أن الكفر يكون بالقول، والعمل، كما يكون بالاعتقاد والترك.

٣٨- أن مقالات المرجئة المنتشرة في هذه الأزمنة، قد يخفى أمرها على بعض الناس، وقد يجمعون بينها وبين مقالات السلف، وقد أوردت منها ست عشرة مقالة.

٣٩- أن من زل في هذا الباب، مع كراهته للإرجاء، وذمه للمرجئة، لا يقال عنه مرجئ بإطلاق، لكن يقال: وافق المرجئة في كذا، أو دخلت عليه شبهة الإرجاء.

٤٠- أن التلازم بين الظاهر والباطن، دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، وهو الذي تأباه المرجئة وتنكره، ولأجل عدم إدراكه غلط غالطون، وقد جعلت الكلام عليه في فصل مستقل، مبيناً مفهومه وأدلته وموقف المرجئة منه، وعلاقته بكفر الإعراض.

٤١- أن أهل السنة مجمعون على أن الإيمان لا يجزئ ولا ينفع ولا يقبل من دون عمل الجوارح.

٤٢- أن ترك العمل الظاهر بالكلية كفر مخرج من الملة؛ لأربعة أدلة:

- الأول: أن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.
- الثاني: إجماع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يجزئ القول من دون العمل، ومنهم من صرح بكفر تارك العمل، وقد نقلت هذا الإجماع عن أحد عشر إماماً من أهل العلم.
- الثالث: إجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة، فتارك العمل الظاهر كله من باب أولى، وقد نقلت هذا الإجماع عن اثني عشر إماماً من أهل العلم.
- الرابع: ما قرره جمع من أهل العلم في حقيقة كفر الإعراض، وأن منه: الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به، وهو راجع إلى مسألة التلازم.
- ٤٣- وقد نقلت في هذه المسألة نقولاً سلفية، واضحة، عن الصحابة، والتابعين، والأئمة، إلى زمننا هذا، جعلتها في فصل مستقل، بلغت نحواً من مائة وعشرين نقلاً، عن خمسين عالماً، وقد تبين منها أن أهل العلم المعاصرين لا يختلفون في هذه المسألة العظيمة، بحمد الله.
- ٤٤- أن المخالف عدل عن إجماع أهل السنة، إلى التمسك ببعض الأدلة التي لم يحسن التعامل معها وفق منهج أهل السنة في الاستدلال، وقد أجبت على استدلاله بحديث البطاقة، والجهنمين، وحديث حذيفة في اندراس الإسلام، وحديث الرجل الذي لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد، وحديث معاذ في بعثته إلى أهل اليمن.
- ٤٥- أن المخالف أكثر من إيراد الشبه العقلية، التي رام منها التشكيك فيما أجمع عليه أهل السنة من لزوم العمل لصحة الإيمان، وقد أوردت هذه الشبهات، ونقضتها واحدة تلو الأخرى، وقد بلغت ثنتي عشرة شبهة.
- ٤٦- أن المخالف اعتمد على نقول عن بعض أهل العلم، فهمها على غير وجهها، وحملها على غير المراد منها، وقد تتبعته هذه النقول، وبينت ما كان منها مخالفاً لما عليه أهل السنة، وما هو موافق لكن لم يفهمه المخالف على وجهه الصحيح.

هذا وإنني أتوجه لإخواني الذين حادوا عن الصواب في هذه المسألة، بنصيحتين:

الأولى، لمن انشغل منهم بالتأليف والكتابة، أن يتقوا الله تعالى، وألا يوردوا في نقولهم كلاماً لأهل البدع

المخالفين للسنة، وأن لا يضربوا كلام أهل العلم ببعضه ببعض، فللاستدلال آدابه وقواعده، التي لا تخفى عليهم.

والثانية: لعامة الطلبة، المريدين للخير، الباحثين عن الحق، أن يلزموا ركب علمائهم، وأن يأخذوا العلم على أيديهم، وأن يحذروا زلة العالم، وزيغة الحكيم، وأن يعلموا أن للمنهج السلفي حملة، وورثة، وأئمة، وهداة، فيا فلاح وسعد من كان مع هؤلاء.

أسأل الله تعالى أن يبصرنا بالحق، وأن يجعلنا من أهله، والدعاة إليه.

وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فتوى رقم (٢٠٢١٢) وتاريخ ١٤١٩/٢/٧ هـ  
 في التحذير من كتاب ((إحكام التقرير في أحكام التكفير))  
 لمراد شكري

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من المستفتي /  
 إبراهيم الحمداني ، والمحال إلى اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم ( ٩٤٢ ) بتاريخ  
 ١٤١٩/٢/١ هـ .

وقد سأل المستفتي سؤالاً هذا نصه :

(( سماحة مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ / عبد العزيز بن باز .. سلمه الله .. السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته وبعد

يا سماحة الشيخ نحن في هذه البلاد / المملكة العربية السعودية في نعم عظيمة ، ومن أعظمها نعمة  
 التوحيد ، وفي مسألة التكفير نرفض مذهب الخوارج ومذهب المرجئة .  
 وقد وقع في يدي هذه الأيام كتاب باسم ((إحكام التقرير في أحكام التكفير)) بقلم / مراد شكري  
 الأردني الجنسية . وقد علمت أنه ليس من العلماء ، وليست دراسته في علوم الشريعة ، وقد نشر فيه  
 مذهب غلاة المرجئة الباطل . وهو أنه لا كفر إلا كفر التكذيب فقط .  
 وهو - فيما نعلم - خلاف الصواب وخلاف الدليل الذي عليه أهل السنة والجماعة والذي نشره أئمة  
 الدعوة في هذه البلاد المباركة .

وكما قرر أهل العلم : في أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد وبالشك .

نأمل إيضاح الحق حتى لا يغتر أحد بهذا الكتاب ، الذي أصبح ينادي بمضمونه الجماعة المنتسبون  
 للسلفية في الأردن والله يتولاكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته )) .

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه :

بعد الإطلاع على الكتاب المذكور وجد أنه متضمن لما ذكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره . من أنه لا  
 كفر إلا كفر الجحود والتكذيب ، وإظهار هذا المذهب الردي باسم السنة والدليل وأنه قول علماء

السلف . وكل هذا جهل بالحق ، وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة .  
بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها ، وإنما هو مذهب المرجئة الذين يقولون : لا يضر مع الإيمان ذنب . والإيمان عندهم : هو التصديق بالقلب

والكفر : هو التكذيب فقط . وهذا غلو في التفريط ، ويُقابلة مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير .

وكلاهما مذهبان باطلان مُرديان من مذاهب الضلال وترتب عليهما من اللوازم الباطلة ما هو معلوم .  
وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب ، والاعتقاد الوسط  
بين الإفراط والتفريط : من حرمة عرض المسلم ، وحرمة دينه وأنه لا يجوز تكفيره إلا بحق قام الدليل  
عليه .

وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك . كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب  
والسنة .

لما تقدم :

فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه ، ولا نسبة ما فيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة ، ولا أنه  
مذهب أهل السنة والجماعة ، وعلى كاتبه وناشره إعلان التوبة إلى الله فإن التوبة تغفر الحوبة .  
وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي أن لا يخوض في مثل هذه المسائل .  
حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ما كان يؤمله من النفع والإصلاح .  
وبالله التوفيق ..

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ....

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس / عبد بن عبد الله بن باز

نائب الرئيس / عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

عضو / عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو / بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو / صالح بن فوزان الفوزان

## بيان وتحذير

من كتاب (( ضبط الضوابط )) .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..  
وبعد .

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بـ :  
(( ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه )) تأليف المدعو / أحمد بن صالح الزهراني .  
فوجدته كتاباً يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم ، لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان .  
وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة :  
من أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وعليه :  
فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه ، ويجب على مؤلفه وناشره التوبة إلى الله ﷻ ، ونحذر المسلمين مما  
احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل حمايةً لعقيدتهم واستبراءً لدينهم ، كما نحذر من اتباع زلات  
العلماء فضلاً عن غيرهم من صغار الطلبة الذين لم يأخذوا العلم من أصوله المعتمدة ، وفق الله الجميع  
للعلم النافع والعمل الصالح .  
وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ....

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس / عبد بن عبد الله بن باز

نائب الرئيس / عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

عضو / عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو / بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو / صالح بن فوزان الفوزان

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

فتوى رقم (٢١٤٣٥) بتاريخ ٨/٤/١٤٢١هـ

في التحذير من كتاب :

( حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة ) .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء درست ما ورد إليها من الأسئلة المقيدة لدي الأمانة العامة

لهيئة كبار العلماء برقم : ( ٨٠٢ ) ، ( ١٤١٤ ) ، ( ١٧٠٩ ) بتاريخ :

٩/٢/١٤٢١ ، ٨/٣/١٤٢١ ، ١٨/٣/١٤٢١ هـ . عن كتاب بعنوان : (( حقيقة الإيمان بين غلو

الخوارج وتفريط المرجئة )) . لعدنان عبد القادر ، نشر جمعية الشريعة بالكويت .

فأفتت اللجنة \_ بعد الدراسة \_ أن هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى

الإيمان وحقيقته ، وأنه عندهم شرط كمال ، وأن المؤلف قد عزز هذا المذهب الباطل ، بنقول عن أهل

العلم ، تصرف فيها بالبر والتفريق وتجزئة الكلام ، وتوظيف الكلام في غير محله ، والغلط في العزو ،

كما في ( ص / ٩ ) : إذ عزا قولاً للإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وإنما هو لأبي جعفر الباقر ، وجعل

عناوين لا تتفق مع ما يسوقه تحتها ، منها في ( ص / ٩ ) إذ قال : (( أصل الإيمان في القلب فقط من

نقضه كفر )) . وساق نصاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا يتفق مع ما ذكره ، ومن النقول المبتورة :

بتره لكلام ابن تيمية ( ص / ٩ ) عن الفتاوى ( ٦٤٤ / ٧ ، ٣٧٧ / ٧ ) ونقل ( ص / ١٧ ) عن عدة

الصابرين لابن القيم ، وحذف ما ينقض ما ذهب إليه من الإرجاء ، وفي ( ص / ٣٣ ) حذف من كلام

ابن تيمية من الفتاوى ( ٨٧ / ١١ ) وكذا في ( ص / ٣٤ ) من الفتاوى ( ٦٣٨ ، ٦٣٩ ) ، وفي ( ص /

٣٧ ) حذف من ابن تيمية في الفتاوى ( ٤٩٤ / ٧ ) ، وفي ( ص / ٣٨ ) حذف تنمة كلام ابن القيم من

كتاب الصلاة ( ص / ٥٩ ) وفي ( ص / ٦٤ ) حذف تنمة كلام ابن تيمية في (( الصارم المسلول )) (

٩٧١ / ٣ ) . إلى آخر ما في هذا الكتاب من مثل هذه الطوام ، مما ينصر مذهب المرجئة ، وإخراجه للناس

باسم مذهب أهل السنة والجماعة ، لهذا فإن هذا الكتاب يجب حجبهِ وعدم تداوله . وننصح مؤلفه أن

يراجع نفسه ، وأن يتقي الله بالرجوع إلى الحق والابتعاد عن مواطن الضلالة والله الموفق . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو : عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو : بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو : صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس : عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

فتوى رقم (٢١٥١٧) بتاريخ ١٤/٦/١٤٢١ هـ .

في التحذير من كتابي (( التحذير من فتنة التكفير )) ، (( صيحة نذير )) .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من بعض الناصحين من إستفتات مقيمة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم : (٢٩٢٨) ، (٢٩٢٩) بتاريخ : ١٣/٥/١٤٢١ هـ . ورقم (٢٩٢٩) وتاريخ ١٣/٥/١٤٢١ هـ . بشأن كتابي (( التحذير من فتنة التكفير )) ، (( صيحة نذير )) لجامعهما / علي حسن الحلبي ، وأنها يدعوان إلى مذهب الإرجاء ، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيمان . وينسب ذلك إلى أهل السنة والجماعة ، ويبيّن هذين الكتّابين على نقول لشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ بن كثير وغيرهما رحم الله الجميع .  
ورغبة الناصحين بيان ما في هذين الكتّابين ليعرف القراء الحق من الباطل .. إلخ ..  
وبعد دراسة اللجنة للكتّابين المذكورين ، والإطلاع عليهما تبين للجنة أن كتاب :  
(( التحذير من فتنة التكفير )) جمع / علي حسن الحلبي فيما أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه يحتوي على ما يأتي :

- ١ - بناء مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل ، الذين يحضرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي ، كما في ص / ٦ حاشية / ٢ وص / ٢٢ ،  
وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة : من أن الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك .
- ٢ - تحريفه في النقل عن ابن كثير - رحمه الله تعالى - في : (( البداية والنهاية : ١٣ / ١١٨ )) حيث ذكر في حاشيته ص / ١٥ نقلاً عن ابن كثير : (( أن جنكيز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم )) ، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبته إلى ابن كثير - رحمه الله تعالى -

٣ - تقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ص / ١٧ - ١٨ إذ نسب إليه جامع

الكتاب المذكور : أن الحكم المبدل لا يكون عند شيخ الإسلام كفراً إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد

واستحلال . وهذا محض تقول على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجماعة ومذهبهم ، كما تقدم وهذا إنما هو مذهب المرجئة .

٤ - تحريفه لمراد سماحة العلامة الشيخ / محمد بن إبراهيم آل شيخ - رحمه الله تعالى - في رسالته : تحكيم القوانين الوضعية . إذ زعم جامع الكتاب المذكور : أن الشيخ يشترط الاستحلال القلبي ، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجماعة .

٥ - تعليقه على كلام من ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم ما لا يحتمل ، كما في الصفحات ١٠٨ حاشية / ١ ، ١٠٩ حاشية / ٢١ ، ١١٠ حاشية / ٢ .

٦ - كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله ، وبخاصة في ص / ٥ ح / ١ ، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشيعة - الرافضة - وهذا غلط شنيع .

٧ - وبالإطلاع على الرسالة الثانية (( صيحة نذير )) وُجد أنها كُتبت لما في الكتاب المذكور - وحاله كما ذكر - .

فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين : لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف . وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين ، وبخاصة شبابهم . وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم . وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة . وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلوك المزري في تحريف كلام أهل العلم ، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم . والله الموفق . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

فتوى رقم (٢١٤٣٦) وتاريخ ٨ / ٤ / ١٤٢١ هـ .

(( في التحذير من مذهب الإرجاء ، وتحقيق النقل عن شيخ الإسلام فيه )) .

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده ..

وبعد :

فقد اطلّعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من عدد من المستفتين المقيدة استفتاءاتهم بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٥٤١١) وتاريخ ٧ / ١١ / ١٤٢٠ هـ . ورقم (١٠٢٦) وتاريخ ١٧ / ٢ / ١٤٢١ هـ . ورقم (١٠١٦) وتاريخ ٧ / ٢ / ١٤٢١ هـ . ورقم (١٣٩٥) وتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢١ هـ . ورقم (١٦٥٠) وتاريخ ١٧ / ٣ / ١٤٢١ هـ . ورقم (١٨٩٣) وتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٢١ هـ . ورقم (٢١٠٦) وتاريخ ٧ / ٤ / ١٤٢١ هـ .

وقد سأل المستفتون أسئلة كثيرة مضمونها :

( ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة الإرجاء بشكل مخيف ، وانبرى لترويجها عدد كثير من الكتّاب ، يعتمدون على نقولات مبتورة من كلام شيخ الإسلام بن تيمية ، مما سبب ارتباكاً عند كثير من الناس في مسمى الإيمان ، حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة أن يُخْرِجُوا العمل عن مُسَمَّى الإيمان ، ويرون نجاة من ترك جميع الأعمال . وذلك مما يُسَهِّل على الناس الوقوع في المنكرات وأمور الشرك وأمور الردة ، إذا علموا أن الإيمان متحقق لهم ولو لم يؤدوا الواجبات ويتجنبوا المحرمات ولو لم يعملوا بشرائع الدين بناء على هذا المذهب .

ولا شك أن هذا المذهب له خطورته على المجتمعات الإسلامية وأمور العقيدة والعبادة فالرجاء من سماحتكم بيان حقيقة هذا المذهب ، وآثاره السيئة ، وبيان الحق المبني على الكتاب والسنة ، وتحقيق النقل عن شيخ الإسلام بن تيمية ، حتى يكون المسلم على بصيرة من دينه . وفقكم الله وسدد خطاكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته )) .

\* وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بما يلي :

هذه المقالة المذكورة هي : مقالة المرجئة الذين يُخْرِجُونَ الأعمال عن مسمى الإيمان ، ويقولون : الإيمان هو التصديق بالقلب ، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط ، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط ، وليست منه ، فمن صدّق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم ، ولو فعل ما

فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات ، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيراً قط ، ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة ، منها : حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي .

\* ولا شك أن هذا قولٌ باطلٌ وضلالٌ مبينٌ مخالفٌ للكتاب والسنة ، وما عليه أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً ، وأن هذا يفتح باباً لأهل الشر والفساد ، للانحلال من الدين ، وعدم التقيد بالأوامر والنواهي والخوف والخشية من الله سبحانه ، ويعطل جانب الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويسوي بين الصالح والطالح ، والمطيع والعاصي ، والمستقيم على دين الله ، والفاسق المتحلل من أوامر الدين ونواهيه ، مادام أن أعمالهم هذه لا تخل بالإيمان كما يقولون .

ولذلك اهتم أئمة الإسلام - قديماً وحديثاً - ببيان بطلان هذا المذهب ، والرد على أصحابه وجعلوا لهذه المسألة باباً خاصاً في كتب العقائد ، بل ألفوا فيها مؤلفات مستقلة ، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته - وغيره .

\* قال شيخ الإسلام - رحمته - في العقيدة الواسطية : ( ومن أصول أهل السنة والجماعة : أن الدين والإيمان قول وعمل ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ) .

\* وقال في كتاب الإيمان : ( ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان ، فتارة يقولون : هو قول وعمل ، وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية ، وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية واتباع سنة ، وتارة يقولون : قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، وكل هذا صحيح ) .

\* وقال رحمته : ( والسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان ، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ ، بل لا يتساوى الناس في التصديق ولا في الحب ولا في الخشية ولا في العلم ، بل يتفاضلون من وجوه كثيرة ) .

\* وقال رحمته : ( وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم للغة ، وهذا طريق أهل البدع ) . انتهى .

\* ومن الأدلة على أن الأعمال داخلية في حقيقة الإيمان وعلى زيادته ونقصانه بها ، قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ

\* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [ الأنفال ٢ - ٤ ] .

وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ \* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ \* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ \* فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون ١ - ٩].

وقوله الرسول ﷺ ((الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان)).

\* قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتاب الإيمان أيضاً: ( وأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله ، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد . وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح ، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دلّ على عدمه أو ضعفه . ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه ، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له ، وهي شعبة من الإيمان المطلق وبعضه له ) .

\* وقال أيضاً: ( بل كل مَنْ تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان ، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول ، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان ، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً . ويعلم أنه لو قُدِّرَ أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: نحن نُؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونُقر بالستنا بالشهادتين ، إلا أننا لا نُطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه ، فلا نصلي ولا نحج ولا نصدق الحديث ولا نُؤدي الأمانة ولا نفى بالعهد ولا نصل الرحم ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به . ونشرب الخمر وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر ، ونقتل مَنْ قدرنا عليه مِنْ أصحابك وأمتك ونأخذ أموالهم ، بل نقتلك أيضاً ونُقاتلك مع أعدائك . هل كان يتوهم عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم : أنتم مؤمنون كاملوا الإيمان ، وأنتم أهل شفاعتي يوم القيامة ، ويرجى لكم أن لا يدخل أحد منكم النار . بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك ) انتهى .

\* وقال أيضاً : ( فلفظ الإيمان إذا أُطلق في القرآن والسنة يُراد بلفظ البر ولفظ التقوى ولفظ الدين كما تقدم . فإنَّ النبي ﷺ يَبَيِّنُ أن الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، فكان كل ما يحبه الله يدخل في اسم الإيمان . وكذلك لفظ البر يدخل فيه جميع ذلك إذا أُطلق ، وكذلك لفظ التقوى ، وكذلك الدين أو الإسلام . وكذلك رُوي أنهم سألوا عن الإيمان ، فأنزل الله هذه الآية : (( ليس البر أن تولوا وجوهكم )) [ البقرة ١٧٧ ] . إلى أن قال : ( والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا إيمان معه عمل ، لا على إيمان خال عن عمل ) .  
فهذا كلام شيخ الإسلام في الإيمان ، ومن نقل غير ذلك فهو كاذب عليه .

\* وأما ما جاء في الحديث : أن قوماً يدخلون الجنة لم يعملوا خيراً قط ، فليس هو عاماً لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه . إنما هو خاص بأولئك لعُذر منعهم من العمل ، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة ، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب .

\* هذا واللجنة الدائمة إذ تبَيَّنَ ذلك فإنها تنهى وتحذر من الجدل في أصول العقيدة ، لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة ، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح وأئمة الدين ، المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف ، وتحذر من الرجوع إلى المخالفة لذلك ، وإلى الكتب الحديثة الصادرة عن أناس متعلمين ، لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة . وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد ، وتبنوا مذهب المرجئة ونسبوه ظلماً إلى أهل السنة والجماعة ، ولَبَّسُوا بذلك على الناس ، وعزروه عدواناً بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وغيره من أئمة السلف بالنقول المتبورة ، وبمشتابه القول وعدم رده إلى المُحَكَّم من كلامهم . وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم وأن يثوبوا إلى رشدهم ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال ، واللجنة - أيضاً - تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شرك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السنة والجماعة .

وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح ، والفقہ في الدين .

وصلی الله علی نبینا محمد وآله وصحبه أجمعین .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

عضو عبد الله بن عبد الرحمن الغديان

عضو بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ



١. الإبانة الصغرى، أو الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، لابن بطة العكبري، ت: رضا نعان معطي، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة، ت: رضا نعان معطي، ط. دار الراية.
٣. إتحاف المرید شرح جوهرة التوحيد، مطبوع مع حاشية ابن الأمير، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم، ت: د. عواد عبد الله المعتق، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
٥. أحكام القرآن، الجصاص، ط. دار الفكر.
٦. أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي، ط. دار الفكر.
٧. أحكام القرآن، للشافعي، ت: عبد الغني عبد الخالق، ط. دار الكتب العلمية.
٨. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ط. دار الحديث.
٩. الآداب الشرعية، ابن مفلح، ط. مؤسسة الرسالة.
١٠. الأربعين حديثاً، للأجري، مطبوع مع الشريعة، ط. دار الكتب العلمية.
١١. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني، ت: أسعد تميم، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٢. إرشاد طالب الهدى لما يبعد عن الردى، للشيخ عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
١٣. إرواء الغليل، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
١٤. الاستقامة، ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود.
١٥. الأسنة الحداد في رد شبهات علوي حداد، للشيخ سليمان بن سحمان، ط. أضواء السلف، (١٤٢٦هـ).
١٦. أصول السنة لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: مشعل الحدادي، ط. دار ابن الأثير، الكويت.
١٧. أصول السنة، لابن أبي زمنين، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
١٨. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ط. عالم الفوائد.
١٩. الاعتقاد، للبيهقي، ط. دار الكتب العلمية، وطبعة الإفتاء.
٢٠. إغاثة اللهفان، ابن القيم، ط. مؤسسة الرسالة.

٢١. اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، ت: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة السابعة، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
٢٢. أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، عبد العزيز بن عبد الله المبدل، ط. دار التوحيد للنشر، الرياض.
٢٣. أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلية في مسمى الإيمان، د. عصام بن عبد الله السناني، ط. بدون.
٢٤. الإيمان الأوسط، أو شرح حديث جبريل، لابن تيمية، ت: د. علي بن بخيت الزهراني، ط. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
٢٥. الإيمان لابن أبي شيبة، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
٢٦. الإيمان لابن أبي عمر العدني، ط. الدار السلفية، الكويت.
٢٧. الإيمان لابن منده، ت: د. علي ناصر فقيهي، ط. المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٢٨. الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
٢٩. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط. دار الراية للنشر والتوزيع.
٣٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، ط. دار الكتاب الإسلامي.
٣١. بدائع الفوائد، ابن القيم، ط. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
٣٢. البداية والنهاية، لابن كثير، ط. مكتبة المعارف، بيروت.
٣٣. براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، د. عبد العزيز الحميدي، ط. دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٣٤. بغية المرتاد، ابن تيمية، ت: د. موسى الدويش، ط. العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٣٥. بيان حقيقة الإيمان والرد على مرجئة العصر فيما خالفوا فيه محكم القرآن، للشيخ حامد بن عبد الله العلي.
٣٦. البيهقي وموقفه من الإلهيات، للشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، ط. مكتبة ابن تيمية.
٣٧. تاج العروس في شرح القاموس، المرتضى الزبيدي.
٣٨. التاريخ الكبير للبخاري، ت: السيد هاشم الندوي، ط. دار الفكر.
٣٩. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية.

٤٠. تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ت: محمد زهري النجار، ط. دار الجليل، بيروت.
٤١. تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة أبي منصور الماتريدي، لأبي المعين النسفي، ت: كلود سلامة، ط. المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
٤٢. تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، الزيلعي، ط. دار الكتاب الإسلامي.
٤٣. تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، مطبوع مع إحياء علوم الدين للغزالي، ط. دار المعرفة بيروت.
٤٤. التخويف من النار، لابن رجب الحنبلي، ط. دار الإيمان، الإسكندرية.
٤٥. التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد بن عودة السعوي، ط. العبيكان، الرياض.
٤٦. الترغيب والترهيب، للمنذري، ط. دار الكتب العلمية.
٤٧. التسعينية، ابن تيمية، ت: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط. مكتبة المعارف، الرياض.
٤٨. التعريف والتنبيه، علي حسن عبد الحميد الحلبي، ط. مشروع الدعوة إلى الله بمسجد إبراهيم الخليل، دبي.
٤٩. التعريفات الاعتقادية لسعد بن محمد آل عبد اللطيف، ط. دار الوطن.
٥٠. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، ت: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط. مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٥١. التعليق على صحيح مسلم، لابن عثيمين، ط. الرشد، الأولى ١٤٢٧هـ.
٥٢. التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، للشيخ صالح الفوزان، ط. دار العاصمة، الأولى ١٤٢٢هـ.
٥٣. تفسير ابن جرير، ت: أحمد ومحمود شاكر، ط. مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٠هـ.
٥٤. تفسير ابن كثير، ط. مؤسسة الريان.
٥٥. تفسير القرطبي، ط. دار الشعب، القاهرة.
٥٦. تفسير البغوي، ت: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، ط. دار طيبة، الرياض.
٥٧. تقریب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، ط. دار الرشيد، سوريا.
٥٨. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٥٩. التمهيد لابن عبد البر، ط. وزارة الأوقاف، المغرب.

٦٠. تنبيه الإخوان إلى حقيقة الإيمان، علي بن عبد العزيز موسى، ط. مكتبة السعيد، الرياض.
٦١. التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، د. علي بن عبد العزيز الشبل، ط. دار العقيدة.
٦٢. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين الملطي الشافعي، ت: الكوثري، ط. المكتبة الأزهرية للتراث.
٦٣. التنبيهات المتلائمة، على حسن عبد الحميد الحلبي، ط. مكتبة دار الحديث، رأس الخيمة.
٦٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ط. دار الفكر.
٦٥. تهذيب الكمال، المزي، ت: د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة.
٦٦. تهذيب اللغة، الأزهرية.
٦٧. التوحيد لابن خزيمة، ت: د. عبد العزيز الشهوان، ط. الرشد، الرياض.
٦٨. التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، ط. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
٦٩. التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد، علوي بن عبد القادر السقاف، ط. دار ابن القيم، الدمام.
٧٠. التوضيح عن توحيد الخلاق، عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مع غيره، ط. دار طيبة.
٧١. التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. مركز صالح بن صالح الثقافي، الثانية.
٧٢. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٧٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. ابن الجوزي.
٧٤. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ١٤١٧ هـ، وط. الرسالة أيضا (مجلدان).
٧٥. الجامع الفريد، كتب ورسائل لأئمة الدعوة الإسلامية، ط. أضواء البيان، الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ.
٧٦. جامع المسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد عزيز شمس، ط. دار عالم الفوائد.
٧٧. الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط. دار الكتب العلمية.
٧٨. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ط. دار العاصمة.
٧٩. جواب في الإيمان ونواقضه للشيخ البراك، ط. دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
٨٠. حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد، ط. دار الكتب العلمية.

٨١. حاشية ابن القيم على تهذيب سنن أبي داود، ط. دار الكتب العلمية.
  ٨٢. حاشية ابن عابدين على الدر المختار، ط. دار الكتب العلمية.
  ٨٣. حاشية البيجوري على متن السنوسية الصغرى، ط. مصطفى الحلبي.
  ٨٤. حاشية السيالكوتي على شرح المواقف، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
  ٨٥. حاشية الشرقاوي على شرح المدهدي على السنوسية، ط. مصطفى الحلبي.
  ٨٦. حاشية الصاوي على شرح الخريدة، ط. مصطفى البابي الحلبي.
  ٨٧. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ط. دار الفكر.
  ٨٨. حاشية القاسم بن قطلوبغا الحنفي على المسامرة لابن الهمام، ط. دار الكتب العلمية.
  ٨٩. حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة، عدنان عبد القادر، ط. جمعية الشرعية، الكويت.
  ٩٠. حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث، د. سعد بن ناصر الشثري، ط. دار إشبيلية.
  ٩١. حكم تارك الصلاة، للألباني، ط. دار الجلالين، الرياض.
  ٩٢. الخلاف في حكم تارك الصلاة، د. عبد الله بن إبراهيم الزاحم، ط. دار الفضيلة.
  ٩٣. الدر المنثور في الرد على عثمان بن منصور، للعلامة عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
  ٩٤. الدر المنثور، السيوطي، ط. دار الفكر.
  ٩٥. درء الفتنة عن أهل السنة، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. الثانية.
  ٩٦. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. دار الكنوز الأدبية، الرياض.
  ٩٧. الدر في ما يجب اعتقاده، لابن حزم، ت: د. أحمد بن ناصر الحمد، د. سعيد بن عبد الرحمن القرني، ط. المدني، مصر.
  ٩٨. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الطبعة الجديدة.
  ٩٩. الدفاع عن أهل السنة والاتباع، للشيخ حمد بن عتيق، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
  ١٠٠. الرسائل المفيدة للشيخ عبد اللطيف، جمع الشيخ سليمان بن سحمان، ط.
  ١٠١. الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة، ابن الحنبلي، ت: د. علي الشبل، ط. مجموعة التحف.
- النفائس الدولية.

١٠٢. رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة، محمد بن سالم الدوسري، ط. دار عالم الفوائد.

١٠٣. روضة الطالبين للنووي، ط. المكتب الإسلامي.

١٠٤. زاد المعاد، ابن القيم، ط. مؤسسة الرسالة.
١٠٥. زيادة الإيمان ونقصانه، د. عبد الرزاق بن شيخنا عبد المحسن العباد، ط. مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض.
١٠٦. سبل السلام للصنعاني، ط. دار الحديث، مجلدان.
١٠٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. المكتب الإسلامي.
١٠٨. سلسلة شرح الرسائل، للشيخ صالح الفوزان، توزيع الإفتاء.
١٠٩. السنة لابن أبي عاصم، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
١١٠. السنة لعبد الله بن أحمد، ت: د. محمد سعيد القحطاني، ط. رمادي للنشر.
١١١. السنة للخلال، ط. دار الراية.
١١٢. سنن ابن ماجه، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
١١٣. سنن أبو داود، ترقيم محيي الدين عبد الحميد.
١١٤. سنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر.
١١٥. سنن النسائي، ترقيم أبي غدة.
١١٦. سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة.
١١٧. السيرة النبوية لابن هشام، موقع الإسلام
١١٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي، ت: أحمد بن سعد الغامدي، ط. دار طيبة.
١١٩. شرح الأدب المفرد، الشيخ الألباني، أشرطة مسجلة.
١٢٠. شرح الأصول الثلاثة لابن عثيمين ضمن مجموع الفتاوى له، ط. دار الثريا.
١٢١. شرح البيجوري على جوهرة التوحيد، المسمى بتحفة المريد، ط. دار الكتب العلمية.
١٢٢. شرح الخريدة البهية للدردير، تصحيح وتعليق: حسين عبد الرحيم مكّي، ط. دار وكتبة الهلال، بيروت.
١٢٣. شرح السنة البغوي، ط. المكتب الإسلامي.
١٢٤. شرح السنة للبرهاري، ت: خالد الراددي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
١٢٥. شرح السنة، للمزني، ت: جمال عزون
١٢٦. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ط. دار ابن كثير، دمشق.

١٢٧. شرح الطحاوية للشيخ عبد الرحمن البراك، أشرطة على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات.

١٢٨. شرح الطحاوية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، أشرطة مسجلة.

١٢٩. شرح الطحاوية، الشيخ عبد العزيز الراجحي، من موقع الشيخ على الإنترنت.

١٣٠. شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ط. المكتب الإسلامي.

١٣١. شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.

١٣٢. شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. مكتبة الرشد.

١٣٣. شرح العمدة لابن تيمية، ت: د. خالد المشيقح، ط. دار العاصمة.

١٣٤. شرح ألفاظ السلف ونقض ألفاظ الخلف في حقيقة الإيمان، أحمد بن صالح الزهراني، ط. دار الإمام مالك، أبو ظبي.

١٣٥. شرح الفقه الأكبر، لملا علي القاري، ط. دار الكتب العلمية.

١٣٦. الشرح الممتع، ابن عثيمين، ط. مؤسسة آسام.

١٣٧. شرح المواقف، للجرجاني، ط. دار الكتب العلمية.

١٣٨. شرح النووي على مسلم، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٩. شرح الواسطية لابن عثيمين، ط. مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

١٤٠. شرح الواسطية للشيخ الفوزان، ط. مكتبة المعارف، الرياض.

١٤١. شرح الواسطية للهراس، ت: علوي بن عبد القادر السقاف، ط. دار الهجرة.

١٤٢. شرح أم البراهين لأحمد عيسى الأنصاري، ط. دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٤٣. شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري، ط. دار الكتب العلمية.

١٤٤. شرح كشف الشبهات، للشيخ صالح الفوزان، ط. مؤسسة الرسالة.

١٤٥. شرح كشف الشبهات، للشيخ محمد بن إبراهيم، جمع محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

١٤٦. شرح لمعة الاعتقاد، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، أشرطة مسجلة.

١٤٧. شرح مجردة لوازم الأنوار في عقائد أهل الآثار، للحافظ أبي الحسن علي بن شكر الشافعي، للشيخ

عبد الرحمن البراك، أشرطة صوتية، على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات.

١٤٨. شريط: أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

١٤٩. الشريعة للأجري، ت: عبد الله بن عمر الدميحي، ط. دار الوطن.
١٥٠. الشفا للقاضي عياض، مع شرح ملا علي القاري، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥١. شفاء العليل لابن القيم، ت: عمر الحفيان، ط. العبيكان، الرياض.
١٥٢. الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، ت: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، ط. دار ابن حزم.
١٥٣. صحيح البخاري، ترقيم فتح الباري.
١٥٤. صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، ط. مكتبة المعارف.
١٥٥. صحيح الجامع الصغير، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
١٥٦. صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
١٥٧. صحيح سنن أبي داود، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
١٥٨. صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
١٥٩. الصلاة وحكم تاركها، ابن القيم، ت: جمال عبد الرافع، ط. دار العقيدة للتراث، الإسكندرية.
١٦٠. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط. دار العاصمة، الرياض.
١٦١. ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه، أحمد بن صالح الزهراني.
١٦٢. ضعيف الجامع الصغير، ط. المكتب الإسلامي.
١٦٣. ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، د. عبد الله بن محمد القرني، الطبعة الثانية، دار عالم الفوائد.
١٦٤. ضوابط تكفير المعين عند شيخ الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب، أبو العلا بن راشد بن أبي العلا الراشد، ط. الرشد، الأولى ١٤٢٥ هـ.
١٦٥. طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ت: د. محمد الحلو، د. محمود الطناحي، ط. هجر.
١٦٦. ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، ط. مكتب الطيب.
١٦٧. عدة الصابرين، لابن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦٨. العقائد النسفية لأي حفص عمر بن محمد النسفي مع شرحها للفتازاني، ت: د. أحمد حجازي السقا، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.
١٦٩. عقيدة السلف أصحاب الحديث، للصابوني، ت: ناصر الجديع، ط. دار العاصمة.

١٧٠. العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق، محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، الأولى ١٣٩٨ هـ.
١٧١. غريب الحديث لابن قتيبة، ط. العاني، بغداد.
١٧٢. غريب الحديث لأبي عبيد، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.
١٧٣. فتاوى الرمل، ط. المكتبة الإسلامية.
١٧٤. فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم، ط. الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٩ هـ.
١٧٥. الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٦. فتح الباري لابن رجب الحنبلي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
١٧٧. فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ط. الريان، ط. دار المعرفة، بيروت.
١٧٨. فتح الباري، مع تعليقات الشيخ عبد الرحمن البراك، ط. دار طيبة، الأولى ١٤٢٦ هـ.
١٧٩. فتح القدير، لابن الهمام، ط. دار الفكر، بيروت.
١٨٠. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن بن حسن، ت: د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، ط. دار الصميعي.
١٨١. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ ابن باز، أشرطة، من إصدار تسجيلات البردين.
١٨٢. الفرق بين الفرق، البغدادي، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٨٣. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، ط. مكتبة لينة للطبع والنشر، دمنهور.
١٨٤. الفصل لابن حزم، ط. الخانجي، ط. عكاظ.
١٨٥. الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، مع شرحه لملا علي القاري، ط. دار الكتب العلمية.
١٨٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٧. الفوائد، لابن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٨. الفواكه الدواني، النفراوي المالكي، ط. دار الفكر.
١٨٩. القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، د. البشير علي حمد الترابي، ط. دار ابن حزم، بيروت.

١٩٠. قاعدة في المحبة، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط. مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

١٩١. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط.

١٩٢. قراءة نقدية لبعض ما ورد في كتاب ظاهرة الإرجاء، ياسر برهامي، ط. الدار السلفية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

١٩٣. قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، ت: موسى بن نصر، ط. عالم الكتب، بيروت.

١٩٤. قواعد في بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة، للشيخ عادل بن محمد الشبخاني، ط. أضواء السلف.

١٩٥. قوت القلوب، لأبي طالب المكي، ط. دار صادر بيروت.

١٩٦. القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين، ط. دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

١٩٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة.

١٩٨. كتاب أصول الدين، أبو منصور البغدادي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٩. كشف الشبهات، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموع مؤلفاته، وضمن الجامع الفريد.

٢٠٠. الكليات، أبو البقاء الكفوي، ط. بولاق.

٢٠١. كنز العمال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، ط. مؤسسة الرسالة.

٢٠٢. لسان العرب، ابن منظور، ط. دار صادر، بيروت.

٢٠٣. لقاءات الباب المفتوح، الشيخ ابن عثيمين، ط. دار البصيرة.

٢٠٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، لمحمد بن

أحمد السفاريني، ط. الشيخ علي آل ثاني حاكم قطر.

٢٠٥. الماتريدية دراسة وتقويم، د. أحمد بن عوض الله الحربي، ط. دار الصميعي.

٢٠٦. مجمع الزوائد، للهيثم، ط. دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، القاهرة، وبيروت.

٢٠٧. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، ط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢٠٨. مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، للشيخ السعدي، ط. ابن الجوزي.

٢٠٩. مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين، ط. دار الثريا.

٢١٠. مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز، ط. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض.
٢١١. مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ط. الإفتاء، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ.
٢١٢. مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، ط. دار العاصمة، الرياض.
٢١٣. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الرازي، ت: د. حسين أتابي، ط. مكتبة التراث، القاهرة.
٢١٤. المحلى، لابن حزم، ت: د. عبد الغفار سليمان البنداري، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٥. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ط. مكتبة لبنان، بيروت.
٢١٦. مختصر الفتاوى المصرية، لابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي، ط. دار ابن القيم، الدمام.
٢١٧. مدارج السالكين، ابن القيم، ت: محمد المعتصم البغدادي، ط.
٢١٨. المدخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. عالم الفوائد.
٢١٩. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، رواية حرب الكرماني، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، ط. الرشد.
٢٢٠. مسائل الإيخان، القاضي أبو يعلى، ت: د. سعود الخلف، ط. دار العاصمة، الرياض.
٢٢١. مسائل في الإيخان، أجاب عنها فضيلة الشيخ صالح الفوزان، ط. عالم الفوائد، مكة المكرمة.
٢٢٢. المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، لابن قتيبة، ت: مروان العطية، ومحسن خرابة، ط. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
٢٢٣. المسامرة على المسامرة، لمحمد بن محمد بن علي بن أبي شريف، ط. دار الكتب العلمية.
٢٢٤. المستدرک للحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢٥. مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٢٦. مصباح الزجاجة، البوصيري، ط. دار الكتب الإسلامية.
٢٢٧. مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام، للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تقديم ومراجعة الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق، ط. دار الهداية، الرياض.
٢٢٨. مصنف ابن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
٢٢٩. المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي.
٢٣٠. معارج القبول، للشيخ حافظ أحمد الحكيمي، ت: عمر محمود أبو عمر، ط. دار ابن القيم، الدمام.
٢٣١. معالم السنن، الخطابي، ط.

٢٣٢. مغني المحتاج، الخطيب الشربيني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣٣. المغني لابن قدامة ط. دار إحياء التراث العربي.
٢٣٤. مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ط. دار الفكر.
٢٣٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية، بيروت.
٢٣٦. المقالات، أبو الحسن الأشعري ت: هلموت ريتز، ط. إحياء التراث، بيروت.
٢٣٧. المقامات، للعلامة عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
٢٣٨. الملل والنحل، للشهرستاني، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣٩. مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ط. دار هجر.
٢٤٠. مناقب الإمام الشافعي، للفخر الرازي، ت: د. أحمد حجازي السقا، ط. دار الجليل، بيروت.
٢٤١. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤٢. المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان، ط. دار العسل، الرياض.
٢٤٣. منهج السنة النبوية، ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط. مؤسسة قرطبة.
٢٤٤. منهج ابن تيمية في مسألة التكفير، د. عبد المجيد بن سالم المشعبي، ط. أضواء السلف.
٢٤٥. منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، د. محمد بن عبد الوهاب العقيل، ط. أضواء السلف.
٢٤٦. منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري، محمد إسحاق كندو، ط. الرشد، ١٤١٩هـ.
٢٤٧. منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة، د. علي بن عبد العزيز الشبل، ط. دار العصيمي.
٢٤٨. الموافقات، الشاطبي، ت: عبد الله دراز، ط. دار المعرفة.
٢٤٩. المواقف في علم الكلام، للإيجي، ط. عالم الكتب، بيروت.
٢٥٠. الموسوعة الفقهية الكويتية، ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
٢٥١. الموطأ لمالك بن أنس، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٢. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
٢٥٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٤. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ط. المكتبة العلمية، بيروت.
٢٥٥. نواذر الفقهاء، محمد بن الحسين التميمي الجوهري، ت: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، ط. دار القلم، دمشق.
٢٥٦. نواقض الإيمان الاعتقادية، د. محمد بن عبد الله الوهبي، ط. دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.
٢٥٧. نواقض الإيمان القولية والعملية، د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، ط. دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ.
٢٥٨. نيل الأوطار، الشوكاني، ط. دار الخير.



الموضوع	الصفحة
تمهيد	١
<b>الباب الأول: مفهوم الإيمان والكفر عند أهل السنة والجماعة</b>	
الفصل الأول: مفهوم الإيمان عند أهل السنة والجماعة	١٧
المبحث الأول: الإيمان لغة	١٩
دعوى الإجماع على أن الإيمان في اللغة هو التصديق	١٩
من أهل اللغة من فسر الإيمان بإظهار الخضوع والقبول للشيعة	١٩
سته أوجه لشيخ الإسلام في رد القول بأن الإيمان هو التصديق	١٩
الأقرب تفسير الإيمان بالإقرار	٢١
المبحث الثاني: الإيمان شرعا	٢٢
الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل، الظاهر والباطن	٢٢
قول شيخ الإسلام في الواسطية: (وعمل اللسان) وتوجيه الشيخ ابن عثيمين له	٢٢
حكاية الإجماع على أن الإيمان قول وعمل، وفيه النقل عن الشافعي والبخاري وإسحاق بن راهوية	
وأبي عبيد وابن عبد البر وابن تيمية	٢٢
قول من قال: الإيمان قول وعمل ونية وسنة، المراد من ذلك	٢٤
ربما قال بعضهم: وعمل بالأركان، نقل ذلك عن أبي حاتم الرازي	٢٤
ما قيل في أبي الصلت الهروي واتهامه بوضع حديث: الإيمان إقرار وعمل بالجوارح، وتعجب	
المعلمي البياني من قول ابن حجر في أبي الصلت: وأفرط العقيلي فقال: كذاب	٢٤
قول السلف: وسنة، مرادهم بالسنة: الشريعة، ليخرج به أعمال المشركين وأهل الكتاب	٢٦
المبحث الثالث: تفصيل القول في حقيقة الإيمان	٢٧
أولا: قول القلب. الدليل على أنه من الإيمان، وبيان أنه إذا لم يكن معه عمل القلب لم ينفع صاحبه ..	٢٧
ثانيا: قول اللسان. الدليل على أنه من الإيمان، والإجماع على أن من لم يأت به مع القدرة فهو كافر	
ظاهرا وباطنا	٢٨
التنبه على أن المعتبر في قول اللسان: ليس مجرد الخبر عما في النفس، بل التكلم به على وجه الإنشاء	
المتضمن للالتزام والانقياد	٢٩

- تقرير شيخ الإسلام أنه لابد من اقتران العلم بالعمل في الباطن، واقتران القول بأصل الطاعة في الظاهر ..... ٢٩
- تعليق ابن القيم على قصة وفد نجران، وبيان أن إقرار الكتابي للنبي ﷺ بالنبوة، لم يدخله في الإسلام، وأنه لابد من المعرفة والإقرار والتزام طاعته ودينه ظاهراً وباطناً ..... ٣٠
- الإجماع على أن الكافر إذا أتى بالشهادتين ثبت له حكم الإسلام في الظاهر ..... ٣٠
- بطلان ما عليه أهل التوقف والتبين ..... ٣١
- بطلان القول بأن لا إله إلا الله تعصم صاحبها ولو فعل ما فعل من النواقض ..... ٣٢
- ثالثاً: عمل القلب. الدليل على أنه من الإيـمان ..... ٣٣
- عامة فرق المرجئة تثبت عمل القلب في الإيـمان إلا جهها ومن وافقه ..... ٣٤
- الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر ضرورة ..... ٣٤
- رابعاً: عمل الجوارح. الدليل على أنه من الإيـمان ..... ٣٥
- سبب انحراف المرجئة هو العدول عن معرفة كلام الله وكلام رسوله. نقل كلام مهم عن شيخ الإسلام في ذلك ..... ٣٦
- الرسول ﷺ بين المراد من الإيـمان بيان شافياً لا يحتاج معه إلى الاستدلال باللغة ..... ٣٦
- اعتماد المرجئة على مقدمتين باطلتين: الإيـمان في اللغة هو التصديق، والتصديق يكون بالقلب أو القلب واللسان. جواب شيخ الإسلام عن ذلك ..... ٣٧
- المبحث الرابع: أصل الإيـمان وفرعه ..... ٤٠
- الإيـمان أصله في القلب وفرعه ما يظهر على الجوارح ..... ٤٠
- من أهل السنة من جعل قول اللسان أصلاً ..... ٤٠
- قول القلب أصل لقول اللسان، كما أن عمل القلب أصل لعمل الجوارح ..... ٤٢
- العلاقة بين قول القلب وعمله ..... ٤٢
- التصديق يستلزم عمل القلب إذا لم يوجد المعارض ..... ٤٢
- المقصود من زوال التصديق عند انتفاء عمل القلب ..... ٤٤
- إطلاق شيخ الإسلام لفظ التام بمعنى الصحيح المجزئ ..... ٤٦
- تصريح شيخ الإسلام بأن قول اللسان (شرط) في صحة الإيـمان ..... ٤٦
- خطأ القول بأن التصديق موجب لجميع ما يدخل في مسمى الإيـمان ..... ٤٦

٤٨	المبحث الخامس: زيادة الإيمان ونقصانه
٤٨	الأدلة على ذلك
٥٠	تصريح ابن المبارك بالزيادة والنقصان
٥١	آثار سلفية في الزيادة والنقصان
٥٢	سبعة أوجه في زيادة الإيمان ونقصه
٥٥	المبحث السادس: الاستثناء في الإيمان
٥٥	الاستثناء مذهب السلف وأصحاب الحديث
٥٥	الاستثناء لأجل العمل
٥٦	الاستثناء في الأمور المتيقنة
٥٧	أصح الأقوال: أنه يجوز فعله وتركه باعتبار حالين
٥٧	خمسة أوجه لجواز الاستثناء عند السلف
٥٩	كراهة السلف سؤال الرجل: أمؤمن أنت؟
٥٩	المرجئة أحدثت هذا السؤال لتحجج به على مذهبها
٦٢	المبحث السابع: الفرق بين الإيمان والإسلام
٦٢	أقوال الناس في المسألة
٦٢	الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الإيمان أكمل وأفضل من الإسلام
٦٢	توضيح شيخ الإسلام لقول الزهري: الإسلام هو الكلمة
٦٣	القائلون بالترادف وحجتهم
٦٤	الجواب عما استدلوا به
٦٦	الإسلام عمل ومحض ويلزمه جنس التصديق
٦٧	القول بأن الإسلام هو الكلمة فقط، قول متطرف، وكذلك القول بأن الإسلام هو الإيمان
٦٨	القائلون بالفرق بين الإسلام والإيمان، وحجتهم
٦٨	الجمهور على أن الأعراب المذكورين في آية الحجرات ليسوا منافقين
٧١	الدين يجمع الدرجات الثلاثة: مسلم ثم مؤمن ثم محسن
٧٢	قاعدة الاجتماع والافتراق
٧٤	التلازم بين الإيمان والإسلام

٧٥	نقل مهم عن أبي طالب المكي <small>رحمته</small> .....
٧٩	الفصل الثاني: مفهوم الكفر عند أهل السنة والجماعة .....
٨١	المبحث الأول: الكفر لغة وشرعا .....
٨٤	المبحث الثاني: الكفر يكون قولاً باللسان، واعتقاداً بالقلب، وعملاً بالجوارح .....
٨٤	من صور الكفر بالقول: دعاء غير الله من الأموات والغائبين .....
٨٦	من صور الكفر بالفعل والاعتقاد .....
٨٦	عامية من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون .....
٨٨	المبحث الثالث: الكفر الأكبر والأصغر .....
٨٨	أنواع الكفر الأكبر .....
٩٠	ضابط الكفر الأصغر .....
	الأصل أن تحمل ألفاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها المطلقة، وهي كونها
٩٣	مخرجة من الملة .....
٩٥	المبحث الرابع: الاحتياط في تكفير المعين .....
٩٥	لابد من تحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه .....
٩٦	الشهوة وإرادة الدنيا ليست مانعا من موانع التكفير .....
٩٦	الأدلة على بطلان هذا القول .....
٩٧	المقصود من قوله تعالى: ﴿وَلَيْكُنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ .....
٩٩	كلام مهم لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب <small>رحمته</small> .....
١٠٠	قول الشيخ صالح الفوزان: الذي يتكلم بالكفر لا يخلو من خمس حالات .....
	بطلان قولهم: لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل، وهي مقالة ظهرت ممن ينتسبون إلى العلم
١٠١	والحديث في هذا الزمان .....
١٠١	سبب نزول آية التوبة .....
١٠٢	التحقيق أن هؤلاء المستهزئين لم يكونوا كافرين من قبل، بل كانوا مسلمين معهم إيمان ضعيف .....
١٠٠	بطلان قولهم: لا يكفر حتى يقصد الكفر ويختاره إجماعا .....
١٠٣	المستهزئون قالوا قولاً لم يعتقدوا صحته، ولا جوازه، ولم يظنوه كفرا .....
١٠٤	الهازل بالكفر يكفر إجماعا .....

- ١٠٤ ..... من أدلة السنة على أنه لا يشترط في التكفير قصد الكفر
- ١٠٦ ..... قول بعضهم: الكفر يكون بالقول والفعل، لكن المعين لا يكفر حتى يعتقد الكفر!
- ١٠٦ ..... القصد المشترط في باب الردة هو قصد القول أو الفعل
- ١٠٨ ..... **المبحث الخامس: حكم مرتكب الكبيرة**
- ١٠٨ ..... من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون بمطلق الذنوب والمعاصي
- ١٠٨ ..... من أدلة ذلك
- ١١٠ ..... أهل السنة وسط في باب الأسماء والأحكام
- ١١٠ ..... تنبيه: لا بد من نفوذ الوعيد في الجملة
- ١١٢ ..... **المبحث السادس: حكم الفاسق المني**
- ١١٢ ..... الخلاف في اسمه وحكمه هو أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول الدين
- ١١٣ ..... هل يطلق عليه اسم مؤمن؟ فيه تفصيل
- ١١٤ ..... الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق
- ١١٤ ..... الإيمان الذي يرتفع عن الزاني والسارق، هو النور والخشوع، مع بقاء التصديق وعمل القلب
- ١١٦ ..... خطأ قول البعض: المنفي هو الكمال المستحب
- ١١٧ ..... فائدة في مراتب النفي من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمته
- ١١٨ ..... ما رتب عليه نفي الإيمان يكون من كبائر الذنوب
- الباب الثاني: مفهوم الإيمان والكفر عند الفرق**
- ١٢١ ..... **تمهيد**
- ١٢٣ ..... **الفصل الأول: الإيمان عند الخوارج والمعتزلة**
- ١٢٥ ..... قولهم: الإيمان شيء واحد إذا بعضه ذهب كله ذهب
- ١٢٥ ..... قولهم: إن الإسلام والإيمان شيء واحد
- ١٢٥ ..... تكفير الخوارج لمرتكب الكبيرة
- ١٢٦ ..... قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين
- ١٢٩ ..... **الفصل الثاني: في بيان مذهب الجهمية**
- ١٣١ ..... **المبحث الأول: قولهم في الإيمان**
- ١٣٢ ..... قول جهم إن الإيمان هو المعرفة بالله فقط

- ١٣١ ..... إخراج عمل القلب من الإيمان
- ١٣٢ ..... تكفير أحمد ووكيع لمن قال بقول جهنم في الإيمان
- ١٣٢ ..... الفرق بين المعرفة والتصديق الخالي من عمل القلب، وأكثر العقلاء ينكرونه
- ١٣٢ ..... التزام جهنم بتكفير من كفره الشرع كإبليس وفرعون
- ١٣٣ ..... زعمه أن إبليس لم يعرف الله ولم يصدق، وبيان بطلان ذلك
- ١٣٤ ..... **المبحث الثاني: مفهوم الكفر عند الجهمية**
- ١٣٤ ..... زعمهم أن الكفر لا يكون إلا في القلب فقط، وهو عدم المعرفة بالله
- ١٣١ ..... الفرق بين مذهب جهنم والصالحى وبيان أن الأشعري تبع قول الصالحى
- ..... تكفير المرجئة في الظاهر لمن سب الله أو سجد للصنم، والسب عندهم ليس كفرا في ذاته، لكنه على
- ١٣٥ ..... علامة على الكفر الباطن
- ١٣٥ ..... مذهب بشر المريسي وأبي معاذ التومني
- ١٣٦ ..... رد ابن حزم وشيخ الإسلام على الجهمية في مفهومهم للكفر
- ١٣٨ ..... إبليس كفر باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبرا
- ١٣٩ ..... عند جهنم: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرا في الباطن
- ١٤٠ ..... **المبحث الثالث: أغلاط جهنم**
- ١٤٠ ..... كثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية
- ١٤٣ ..... **الفصل الثالث: في بيان مذهب الكرامية**
- ١٤٥ ..... قولهم: الإيمان قول باللسان
- ١٤٥ ..... تسميتهم المنافق مؤمنا، مع جزمهم بأنه مخلد في النار
- ١٤٦ ..... خطأ ابن حزم فيما نسبته إليهم من نجاة المنافق
- ١٤٦ ..... الكرامية جعلت الإيمان شيئا واحدا فرارا من القول بتبعيضه وتجزئته
- ١٤٧ ..... شذوذ قول الكرامية
- ١٤٩ ..... **الفصل الرابع: في بيان مذهب الأشاعرة**
- ١٥١ ..... **المبحث الأول: قولهم في الإيمان**
- ١٥١ ..... الأشعري رحمته وافق السلف في أحد قولييه
- ١٥٢ ..... ونصر في القول الآخر مذهب جهنم والصالحى

- ١٥٤ ..... الباقلائي والجويني والرازي نصروا قول جهم
- ١٥٤ ..... الأشاعرة معدودون في فرق المرجئة
- ١٥٤ ..... من الأشاعرة من وافق السلف
- ١٥٥ ..... القول المعتمد عن الأشاعرة
- ١٥٦ ..... قولهم: الإيـان هو التصديق
- ١٥٧ ..... اختلافهم في قول اللسان هل هو شرط أو شرط لإجراء الأحكام
- ١٥٨ ..... خطأ من ألزمهم بعدم تكفير أبي طالب
- ١٥٨ ..... عمل الجوارح شرط كمال عند الأشاعرة
- ١٦٠ ..... **المبحث الثاني: قولهم في الزيادة والنقصان**
- ١٦٠ ..... جمهور الأشاعرة يثبتون الزيادة والنقصان
- ١٦١ ..... المرجح عندهم أن التصديق يزيد وينقص
- ١٦٢ ..... **المبحث الثالث: قولهم في الاستثناء في الإيمان**
- ١٦٢ ..... تعليلهم الاستثناء بالموافاة
- ١٦٣ ..... ظنهم أن هذا هو مذهب السلف
- ١٦٤ ..... لم يعلل أحد من السلف الاستثناء بالموافاة
- ١٦٦ ..... قولهم: إن الله تعالى لا يسخط ما رضي، ولا يرضى ما سخط
- ١٦٧ ..... بناء مسألة الموافاة على نفي الأفعال الاختيارية
- ١٦٨ ..... **المبحث الرابع: الفرق بين تصديق الأشاعرة ومعرفة جهم**
- ١٦٨ ..... متأخروا الأشاعرة على إثبات عمل القلب وجعله نفس التصديق
- ١٦٩ ..... اشتراطهم الإذعان والانقياد والقبول وترك العناد والتكبر
- ١٦٩ ..... زعمهم أن الإيمان لغوي جعلهم يدخلون هذه الأمر تحت التصديق وإن لم تكن منه
- ١٧٠ ..... بطلان مذهب من جعل عمل القلب نفس التصديق
- ١٧٢ ..... **المبحث الخامس: مفهوم الكفر عند الأشاعرة**
- ١٧٢ ..... **حصرهم الكفر في التكذيب**
- ١٧٢ ..... زعمهم أن السجود للشمس والصنم ليس كفراً، لكن يحكم لفاعله بالكفر
- ١٧٣ ..... قول بعضهم: يجوز أن يكون الساب مؤمناً في الباطن

١٧٣	قول هؤلاء هو أفسد قول قيل في الإيمان .....
١٧٣	رد ابن حزم على الأشاعرة .....
١٧٧	الفصل الخامس: في بيان مذهب الماتريدي .....
١٧٩	المبحث الأول: قولهم في الإيمان .....
١٧٩	مذهب أبي منصور الماتريدي .....
١٧٩	اختلافهم في قول اللسان .....
١٨٠	نفى أكثرهم للزيادة والنقصان .....
١٨٠	قولهم في الاستثناء .....
١٨٢	المبحث الثاني: مفهوم الكفر عند الماتريدي .....
١٨٢	حصرهم الكفر في التكذيب والجحود القلبي .....
١٨٣	الفصل السادس: في بيان مذهب مرجئة الفقهاء .....
١٨٥	المبحث الأول: قولهم في الإيمان .....
١٨٥	قول أبي حنيفة <small>رحمته</small> : الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان .....
١٨٦	قوله بنفي الزيادة والنقصان .....
١٨٦	قول الطحاوي في عقيدته المشهورة .....
١٨٠	عد أصحاب المقالات الحنفية من المرجئة .....
١٨٦	السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم وتغليظ القول فيهم .....
١٨٨	حاصل ما عليه مرجئة الفقهاء .....
١٨٨	ظاهر كلامهم أن أعمال القلوب ليست من الإيمان .....
١٨٩	تصريح شيخ الإسلام بذلك .....
١٩١	المبحث الثاني: هل الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي أم لفظي؟ .....
١٩١	تحقيق قول شيخ الإسلام في هذه المسألة .....
١٩٥	تكفير بعض الحنفية لمن يستثني في الإيمان ومنعهم من تزويجه! .....
١٩٦	قول الذهبي وابن أبي العز الحنفي رحمهما الله .....
١٩٧	قول الشيخ ابن باز <small>رحمته</small> .....
١٩٧	قول الشيخ الألباني <small>رحمته</small> .....

١٩٩	الفصل السابع : سمات الإرجاء المعاصر .....
٢٠١	المبحث الأول : حول ما ينسب إلى المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب .....
٢٠١	خطر شيوع هذه المقالة .....
٢٠١	الجهل بحقيقة الإرجاء أدى إلى شيوعه وانتشاره .....
٢٠٢	ذكر ثلاثة نماذج، من كلام: ملا علي القاري، وبني البقاء الكفوي، وابن الصلاح .....
٢٠٤	المبحث الثاني : حول قول بعض السلف : من قال : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء .....
٢٠٤	قول أحمد والبرهاري رحمهما الله .....
٢٠٤	هذه المقولة حق ولا شك، لكن على فهم قائلها .....
٢٠٤	من المرجئة من قال بالزيادة والنقصان ، بل من قال : الإيمان قول وعمل ! .....
٢٠٥	نقل مهم عن إسحاق بن راهوية <small>رحمته</small> .....
٢٠٥	القول بأن الإيمان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيها بين أهل السنة .....
٢٠٦	قول الشيخ الفوزان حفظه الله في الفرقة الخامسة من فرق المرجئة (معاصرة) .....
٢٠٦	من قال الإيمان قول وعمل، ثم قال : لا يكون الكفر إلا بالاعتقاد، فقد تناقض .....
٢٠٧	المبحث الثالث : مقالات المرجئة المعاصرة .....
٢٠٧	سرد ست عشرة مقالة من مقالات المرجئة موجودة في هذه الأزمنة .....
٢١٠	تنبيه : من زل في بعض مسائل الإيمان لا يقال عنه : مرجئ، بإطلاق .....
	<b>الباب الثالث : علاقة العمل بالإيمان</b>
٢١٣	الفصل الأول : التلازم بين الظاهر والباطن .....
٢١٥	المبحث الأول : مفهوم التلازم .....
٢١٧	المبحث الثاني : المرجئة وإنكارهم للتلازم .....
٢١٧	المرجئة لا ينازع كثير منهم في أن العمل ثمرة للإيمان الباطن .....
٢١٨	المرجئة تتصور وجود إيمان القلب الكامل مع انتفاء العمل الظاهر .....
٢١٨	من قال بالإرجاء من المعاصرين اضطربوا في إثبات التلازم .....
٢٢٠	المبحث الثالث : أدلة التلازم بين الظاهر والباطن .....
٢٢٨	المبحث الرابع : كفر الإعراض .....
٢٢٨	ترك العمل الظاهر بالكلية صورة من صور كفر الإعراض .....

- ٢٢٨ ..... نقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته
- ٢٢٨ ..... نقل عن الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله
- ٢٢٨ ..... نقل عن الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي حفظه الله
- ٢٢٩ ..... نقل عن الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف حفظه الله
- ٢٢٩ ..... نقل عن الدكتور محمد بن عبد الله الوهيبي حفظه الله
- ٢٣١ ..... الفصل الثاني: إقامة البرهان على أن ترك العمل الظاهر بالكلية ناقض للإيمان
- ٢٣٣ ..... المبحث الأول: تحرير محل النزاع
- ٢٣٦ ..... المبحث الثاني: أدلة أهل السنة
- ٢٣٦ ..... المطلب الأول: الاستدلال بدليل التلازم بين الظاهر والباطن
- ٢٣٩ ..... المطلب الثاني: إجماع أهل السنة على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به
- ٢٣٩ ..... نقل هذا الإجماع عن أحد عشر إماماً من أهل العلم
- ٢٣٩ ..... ١- نقل عن الشافعي رحمته
- الجواب عما أورده المخالف من أن الشافعي لا يكفر تارك الصلاة، وأن المراد بالعمل عمل القلب
- ٢٣٩ ..... والجوارح معاً
- ٢٤٠ ..... ٢- نقل عن الحميدي رحمته
- ٢٤٠ ..... ٣- نقل عن الآجري رحمته
- ٢٤٠ ..... قول المخالف: الإجزاء هنا بمعنى الكمال!
- ٢٤١ ..... ٤- نقل عن أبي طالب المكي رحمته
- ٢٤٢ ..... إقرار شيخ الإسلام لكلام أبي طالب وتوجيهه بأن المراد إجماع الصحابة
- ٢٤٢ ..... اعتراض الغزالي على كلام أبي طالب وزعمه أن هذا مذهب المعتزلة!
- ٢٤٣ ..... ٥- نقل عن ابن بطة العكبري رحمته
- ٢٤٣ ..... الجواب عن قول المخالف: فهل يكفر إذا لم يوافق السنة
- ٢٤٣ ..... بيان مراد السلف بقولهم في تعريف الإيمان: (وموافقة السنة)
- ٢٤٤ ..... شيخ الإسلام يبين أن هذا القيد يخرج عبادات المشركين وأهل الكتاب
- ٢٤٤ ..... ٦- نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته
- ٢٤٤ ..... ٧- نقل عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمته

- الجواب عما أورده المخالف من أن الشيخ لا يكفر تارك المباني الأربعة..... ٢٤٥
- ٨- نقل عن صاحب توضيح الخلاق رحمته ..... ٢٤٧
- ٩- نقل عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمته ..... ٢٤٧
- ١٠- نقل عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمته ..... ٢٤٨
- ١١- نقل عن الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته ..... ٢٤٨
- المبطل الثالث: إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة** ..... ٢٥٠
- وجه الاستدلال بهذا الإجماع، ونقله عن اثني عشر إماما ..... ٢٥٠
- ١- جابر بن عبد الله رحمته ..... ٢٥٠
- ٢- أبو هريرة رحمته ..... ٢٥٠
- ٣- الحسن البصري رحمته ..... ٢٥٠
- ٤- عبد الله بن شقيق رحمته ..... ٢٥٠
- ٥- أيوب السخيتاني رحمته ..... ٢٥١
- ٦- إسحاق بن راهوية رحمته ..... ٢٥١
- ٧- محمد بن نصر المروزي رحمته ..... ٢٥١
- الجواب عما زعمه المخالف من أن إجماع الصحابة إنما هو على رواية أحاديث التكفير فقط ..... ٢٥١
- ٨- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته ..... ٢٥١
- ٩- ابن القيم رحمته ..... ٢٥٢
- ١٠- الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمته ..... ٢٥٣
- ١١- الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته ..... ٢٥٣
- ١٢- الشيخ ابن باز رحمته ..... ٢٥٤
- تنبيه ١:** رد شيخ الإسلام على من حمل أحاديث التكفير على الكفر الأصغر، من تسعة أوجه ..... ٢٥٥
- تنبيه ٢:** حول قولهم: كيف خفي الإجماع على الأئمة، وذكر تسعة أمثلة مما أجمع عليه الصحابة
- وخالف فيه بعض الأئمة ..... ٢٥٦
- 
- الفصل الثالث: نقول عن أهل العلم في بيان منزلة عمل الجوارح وحكم تاركه** ..... ٢٦٣
- ١- علي بن أبي طالب رحمته ، ت: ٤٠ هـ ..... ٢٦٥
- ٢- عبد الله بن مسعود رحمته ، ت: ٣٢ هـ ..... ٢٦٥

- ٣- زيد بن أسلم مولى عمر رحمته ، ت: ٣٦ هـ ..... ٢٦٥
- ٤- سعيد بن جبير رحمته ، ت: ٩٥ هـ ..... ٢٦٦
- ٥- الحسن البصري رحمته ، ت: ١١٠ هـ ..... ٢٦٦
- ٦- نافع مولى ابن عمر رحمته ، ت: ١١٧ هـ ..... ٢٦٦
- الكلام على سالم الأفتس وبيان أنه من مرجئة الفقهاء ..... ٢٦٦
- هذا الأثر حمله بعضهم على أنه من باب كفر الإباء والاستكبار أو القول بالإباحة ..... ٢٦٧
- بيان أن مقصود نافع تكفير من ترك العمل، والنقل عن شيخ الإسلام بما يؤكد ذلك ..... ٢٦٨
- مأخذ نافع والحميدي وأحمد في تكفير تارك العمل ..... ٢٦٨
- ٧- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري رحمته ، ت: ١٢٤ هـ ..... ٢٦٩
- ٨- الأوزاعي رحمته ، ت: ١٥٧ هـ ..... ٢٧٠
- ٩- سفيان الثوري رحمته ، ت: ١٦١ هـ ..... ٢٧٠
- ١٠- محمد بن مسلم الطائفي رحمته ، ت: ١٧٧ هـ ..... ٢٧١
- ١١، ١٢- سعيد بن عبد العزيز الدمشقي رحمته ، ت: ١٦٧ هـ، ومالك بن أنس رحمته ، ت: ١٧٩ هـ ..... ٢٧١
- ١٣- الفضيل بن عياض رحمته ، ت: ١٨٧ هـ ..... ٢٧١
- ١٤- سفيان بن عيينة رحمته ، ت: ١٩٨ هـ ..... ٢٧١
- ١٥- أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي رحمته ، ت: ٢١٩ هـ ..... ٢٧٢
- ١٦- إسحاق بن راهوية رحمته ، ت: ٢٣٨ هـ ..... ٢٧٢
- تشكيك المخالف في كلام إسحاق، ومعارضته بأن أحمد لا يكفر تارك المباني، في رواية، فهل يكون  
من المرجئة، والرد على ذلك، وبيان أن كلام إسحاق فيمن ترك عامة الفرائض ..... ٢٧٢
- ١٧- أبو ثور: إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه رحمته ، ت: ٢٤٠ هـ ..... ٢٧٣
- ١٨- أحمد بن حنبل رحمته ، ت: ٢٤١ هـ ..... ٢٧٤
- ١٩- المزني رحمته ، ت: ٢٦٤ هـ ..... ٢٧٤
- ٢٠- سهل بن عبد الله التستري رحمته ، ت: ٢٨٣ هـ ..... ٢٧٤
- ٢١- أبو بكر الأجري رحمته المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ..... ٢٧٥

- ٢٢- أبو طالب المكي رحمته، ت: ٣٨٦ هـ ..... ٢٧٥
- ٢٣- ابن بطة العكبري رحمته، ت: ٣٨٧ هـ ..... ٢٧٧
- ٢٤- ابن أبي زمنين رحمته، ت: ٣٩٩ هـ ..... ٢٧٨
- ٢٥- ابن الحنبلي رحمته، ت: ٥٣٦ هـ ..... ٢٧٨
- ٢٦- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته، ت: ٧٢٨ هـ ..... ٢٧٩
- ١- تصريحه بأن من لم يأت بالعمل فهو كافر ..... ٢٧٩
- ٢- تصريحه بأن انتفاء أعمال الجوارح مع القدرة والعلم بها لا يكون إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح ..... ٢٧٩
- الجواب عما ادعاه المخالف حول هذا النقل ..... ٢٨٠
- ٣- تصريحه بأن الرجل لا يكون مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي اختص بإيجابها محمد ﷺ ..... ٢٨٠
- إطلاق شيخ الإسلام (الإيمان الواجب) على الإيمان الصحيح في مواضع ..... ٢٨١
- ٤- تصريحه بأنه إذا انتفت أعمال الجوارح لم يبق في القلب إيمان ..... ٢٨١
- ٥- تصريحه بأن انتفاء اللازم الظاهر دليل على انتفاء الملزوم الباطن ..... ٢٨٢
- ٦- تصريحه بأن قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن ممتنع ..... ٢٨٣
- ٧- تصريحه بأن مذهب السلف وأهل السنة، أنه متى وجد الإيمان الباطن، وجدت الطاعات ..... ٢٨٣
- ٨- تصريحه بأن وجود إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع ..... ٢٨٣
- تنبيهه على قوله: (الإيمان التام) وبيان أنه يطلقه على الإيمان الصحيح، والاستشهاد بخمسة مواضع ..... ٢٨٤
- ٩- تصريحه بأنه لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح ..... ٢٨٧
- ١٠- تصريحه بأن ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب ..... ٢٨٧
- ١١- تصريحه بأنه لا بد في الإسلام من الإتيان بأصل الطاعة في الظاهر ..... ٢٨٨
- 
- ٢٧- الإمام ابن القيم رحمته، ت: ٧٥١ هـ ..... ٢٨٨
- ١- تصريحه بأن تخلف العمل الظاهر دليل على فساد الباطن ..... ٢٨٨
- ٢- تصريحه بأن من أحمل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك

- معصية ..... ٢٨٩
- ٣- تصريحه بأن التصديق لا يصح إلا بالعمل ..... ٢٩٠
- ٢٨- الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمته، ت: ١٢٠٦ هـ ..... ٢٩١
- ٢٩- الشيخ حسين والشيخ عبد الله (ت: ١٢٤٤ هـ)، ابنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمهما الله ..... ٢٩١
- ٣٠- الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، رحمته، ت: ١٢٣٣ هـ ..... ٢٩١
- ٣١- الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، رحمته، ت: ١٢٨٥ هـ ..... ٢٩١
- ٣٢- الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، رحمته، ت: ١٢٩٢ هـ ..... ٢٩٢
- ٣٣- الشيخ حمد التويجري، وأحمد بن عثمان، وأخوه محمد، رحمهم الله ..... ٢٩٣
- ٣٤- الشيخ سليمان بن سحمان، رحمته، ت: ١٣٤٩ هـ ..... ٢٩٣
- ٣٥- الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمته، ت: ١٣٧٦ هـ ..... ٢٩٤
- ٣٦- الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رحمته، ت: ١٣٧٧ هـ ..... ٢٩٦
- ٣٧- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته، ت: ١٣٨٩ هـ ..... ٢٩٦
- ٣٨- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رحمته، ت: ١٤٢٠ هـ ..... ٢٩٦
- بيان رأيه في حكم تارك العمل من ثمانية أوجه ..... ٢٩٦
- الجواب عن استشهاد المخالف بحوار الشيخ مع مجلة الفرقان ..... ٣٠١
- ٣٩- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، رحمته، ت: ١٤٢٠ هـ ..... ٣٠٢
- ٤٠- الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، رحمته، ت: ١٤٢١ هـ ..... ٣٠٢
- بيان مذهب الشيخ في هذه المسألة بنقل اثني عشر موضعا من كلامه رحمته ..... ٣٠٣
- إعراض الشيخ رحمته عن مصطلح جنس العمل ..... ٣٠٩
- ٤١- الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، رحمته، ت: ١٤٢٢ هـ ..... ٣١٠
- ٤٢- الشيخ عبد الله الغديان، حفظه الله ..... ٣١٠
- ٤٣- الشيخ عبد الرحمن البراك، حفظه الله ..... ٣١٠
- نقل خمسة مواضع من كلام الشيخ حفظه الله ..... ٣١٠

- ٤٤- الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، حفظه الله ..... ٣١٢
- نقل ثلاثة مواضع من كلامه حفظه الله ..... ٣١٢
- ٤٥- الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حفظه الله ..... ٣١٦
- نقل خمسة عشر موضعا من كلامه حفظه الله ..... ٣١٦
- ٤٦- الشيخ عبد العزيز الراجحي، حفظه الله ..... ٣٢١
- ٤٧- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (المفتي العام) حفظه الله ..... ٣٢٣
- بيان رأيه في هذه المسألة من ستة أوجه ..... ٣٢٣
- ٤٨- الشيخ بكر بن عبد الله أبوزيد، حفظه الله ..... ٣٢٥
- ٤٩- الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، حفظه الله ..... ٣٢٦
- نقل أربعة مواضع من كلامه حفظه الله ..... ٣٢٦
- ٥٠- الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد، حفظه الله ..... ٣٢٨
- ٥١- عدد من المشايخ والمختصين ..... ٣٢٩

#### الباب الرابع: كشف شبهات المعاصرين

- تمهيد ..... ٣٣٣
- الفصل الأول: الجواب عن الأدلة النقلية ..... ٣٣٥
- المبحث الأول: الجواب المجمل ..... ٣٣٧
- المبحث الثاني: الجواب عن حديث البطاقة ..... ٣٤١
- الجواب عن استدلالهم بهذا الحديث من سبعة أوجه ..... ٣٤١
- المبحث الثالث: الجواب عن حديث: «لم يعملوا خيرا قط» ..... ٣٤٩
- الجواب عن استدلالهم بهذا الحديث من ثمانية أوجه ..... ٣٥١
- المبحث الرابع: الجواب عن حديث: «لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد» ..... ٣٧٢
- المبحث الخامس: الجواب عن استدلالهم بحديث: «يدرس الإسلام» ..... ٣٧٦
- المبحث السادس: الجواب عن حديث معاذ: «إنك تأتي قوما أهل كتاب...» ..... ٣٧٨
- ذكر خمسة أوجه في الجواب عن استدلال المخالف بهذا الحديث ..... ٣٧٨

- ٣٨٥ ..... الفصل الثاني : كشف الشبهات العقلية
- ٣٨٧ ..... وفيه الجواب عن ثنتي عشرة شبهة
- ٣٨٨ ..... الشبهة الأولى : أن قول السلف : الإيـان قول وعمل ، أي الإيـان المطلق الكامل .....  
استشهاد المخالف بقول شيخ الإسلام رحمته عن أعمال الجوارح : (وهي شعبة من مجموع الإيـان المطلق وبعض له) ..... ٣٨٨
- ٣٩٥ ..... الشبهة الثانية : حول أصل الإيـان وفرعه
- ٣٩٩ ..... الشبهة الثالثة : حول مفهوم الإجزاء عند السلف
- ٤٠٢ ..... زعم المخالف أن عدم الإجزاء لا ينافي بالإثابة ، والرد عليه من خمسة أوجه
- ٤٠٥ ..... الشبهة الرابعة : قولهم : إن التلازم بين الظاهر والباطن إنما هو في الإيـان الكامل لا في أصل الإيـان ..... ٤٠٥
- ٤٠٨ ..... الشبهة الخامسة : حول المرجئة وشرط الكمال
- ٤٠٩ ..... قول بعض الأشاعرة إن الأعمال جزء من الإيـان الكامل ! ..... ٤٠٩
- ٤١٠ ..... الشبهة السادسة : قولهم : إن الظاهر المستلزم للباطن هو مجموع القول والعمل ..... ٤١٠
- ٤١٢ ..... الشبهة السابعة : حول العمل المطلوب في الإيـان ..... ٤١٢
- ٤١٣ ..... بيان العمل الذي لا بد منه لصحة الإسلام ، والنقل عن الآجري وشيخ الإسلام ..... ٤١٣
- ٤١٤ ..... كلام سفيان بن عيينة وإسحاق بن راهويه ..... ٤١٤
- ٤١٤ ..... كلام مهم للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله ..... ٤١٤
- ٤١٦ ..... الشبهة الثامنة : أن المسألة راجعة إلى الخلاف في حكم تارك الصلاة ..... ٤١٦
- ٤١٦ ..... الرد على زعم أحدهم أنه لا يمكن الجمع بين التكفير بترك الصلاة وترك جنس العمل ..... ٤١٦
- إسحاق بن راهويه يرى الخلاف في تكفير (تارك الصلاة) مسألة اجتهاد ، بخلاف ترك عامة الفرائض فإن المخالف في تكفيره مرجئ ..... ٤١٧
- نقل مهم عن الشيخ ابن باز رحمته ..... ٤١٧
- نقل مهم عن الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله ..... ٤١٨
- ٤٢٠ ..... الشبهة التاسعة : حول الخلاف اللفظي مع مرجئة الفقهاء ..... ٤٢٠
- ٤٢٢ ..... الشبهة العاشرة : قولهم إن العمل في اصطلاح السلف يشمل قول اللسان ..... ٤٢٢

- ٤٢٥ ..... الشبهة الحادية عشرة: قولهم: لو كان ترك العمل كفرا لصرح العلماء بذلك
- ٤٢٦ ..... الشبهة الثانية عشرة: قولهم إن البحث في هذه المسألة من باب الترف
- ٤٢٩ ..... الفصل الثالث: توضيح ما اشتبه على المخالف من كلام أهل العلم
- ٤٣٣ ..... أولا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام سفيان بن عيينة رحمته
- ٤٣٣ ..... ثانيا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الشافعي رحمته
- ٤٣٥ ..... ثالثا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام الحميدي رحمته
- ٤٣٧ ..... رابعا: : توضيح ما اعتمدوا عليه من قول الإمام أحمد رحمته
- ٤٣٩ ..... خامسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن قتيبة رحمته
- ٤٤١ ..... سادسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام محمد بن نصر المروزي رحمته
- ٤٤٥ ..... سابعا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام طائفة من أهل الحديث نقله الإمام المروزي
- ٤٤٨ ..... ثامنا: توضيح ما نقل عن الإمام ابن منده رحمته
- ٤٥٢ ..... تاسعا: رد ما اعتمدوا عليه من كلام ابن حزم رحمته
- ٤٦٣ ..... عاشرا: رد ما اعتمدوا عليه من كلام البيهقي رحمته
- ٤٧١ ..... الحادي عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام القاضي عياض رحمته
- ٤٧٤ ..... الثاني عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن الصلاح رحمته
- ٤٧٦ ..... الثالث عشر: توضيح ما اشتبه عليهم من كلام شيخ الإسلام رحمته
- ٤٧٦ ..... كلام مهم للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في بيان حال (الجنة) على شيخ الإسلام
- ٤٧٩ ..... الموضوع الأول: (من كان معه أول الإيـان، فهذا يصح منه)
- ٤٨٢ ..... الموضوع الثاني: (إن شعب الإيـان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف)
- ٤٨٨ ..... الموضوع الثالث: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)
- ٤٩٢ ..... الموضوع الرابع: (ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب)
- ٤٩٨ ..... الموضوع الخامس: ما جاء في مناظرة شيخ الإسلام مع ابن المرحل
- ٥٠٠ ..... الموضوع السادس: (ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا)

٥٠١	الموضع السابع: (وإن لم يفعل المأمور به) .....
	الموضع الثامن: كلامه عن تارك الصلاة، وزعم المخالف أنه تناقض، فنسب القول بتكفيره
٥٠٢	إلى الخوارج مرة، ونسب عدم تكفيره إلى من دخلت عليه شبهة المرجئة في موضع آخر! .....
٥٠٨	الرابع عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن القيم <small>رحمته</small> .....
٥١٠	الخامس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي <small>رحمته</small> .....
٥١٣	السادس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن رجب الحنبلي <small>رحمته</small> .....
٥١٧	السابع عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني <small>رحمته</small> .....
٥٢١	خطر النقل عن المخالفين لأهل السنة .....
٥٢٣	خاتمة، وبها أهم نتائج البحث .....
٥٢٧	ملاحق .....
٥٤١	فهرس المراجع .....
٥٥٥	فهرس الموضوعات .....